الجمهورية الجـزائرية الديـمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق و لعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# الهجرة غير الشرعية في الجزائر وأثرها على الأمن الوطني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

مهني أحمد

إشراف الأستاذ:

بالـة عمار

لجنة المناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| لوصيف عبد الوهاب | أستاذ مساعد – أ– | جامعة خنشلة | رئيسا |
| د/ بالة عمار | أستاذ محاضر –ب– | جامعة خنشلة | مشرفا و مقررا |
| صالحي نصيرة | أستاذ مساعد – أ– | جامعة خنشلة | عضوا ممتحننا |

السنة الجامعية:2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر و عرفان

الحمد لك ربي حتى ترضى،و الحمد لك بعد الرضا ، حمدا يليق بعظيم فضلك علي وتوفيقك لي ، وتسديدك لخطايا حتى أنجز هذا العمل المتواضع ،

مصداقا لقوله تعالى:

"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

قال الرسول صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وفي هذا السياق أتقدم بشكري الخالص إلى أستاذي المشرف على الرعاية العلمية التي أولني إياها، وعلى النصائح والتوجيهات القيمة وإرشاداته السديدة طيلة انجاز هذا العمل فشكرا لك أستاذي الفاضل جزيل الشكر.

# خـطة البحـث

**مقدمة**

**تمهيد**

## الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي والنظري لمفهومي الأمن والهجرة غير الشرعية

### المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: أبعاد الأمن

المطلب الثالث: مستويات الأمن

### المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: محددات الهجرة غير شرعية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

**خلاصة الفصل**

## الفصل الثاني: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر

تمهيد

### المبحث الأول:واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الأول: أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: أشكال الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور

المطلب الثالث:تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر.

### المبحث الثاني:الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الأوروبية

المطلب الأول:الهجرة غير الشرعية في أوروبا

المطلب الثاني: الهجرة الإفريقية نحو أوروبا –الجزائر كبلد عبور–

المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية

### المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري وسبل مكافحتها

المطلب الأول: أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني

المطلب الثاني: الآليات الأمنية والسياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

### خلاصة الفصل الثاني

### خاتمة

### قائمة المراجع

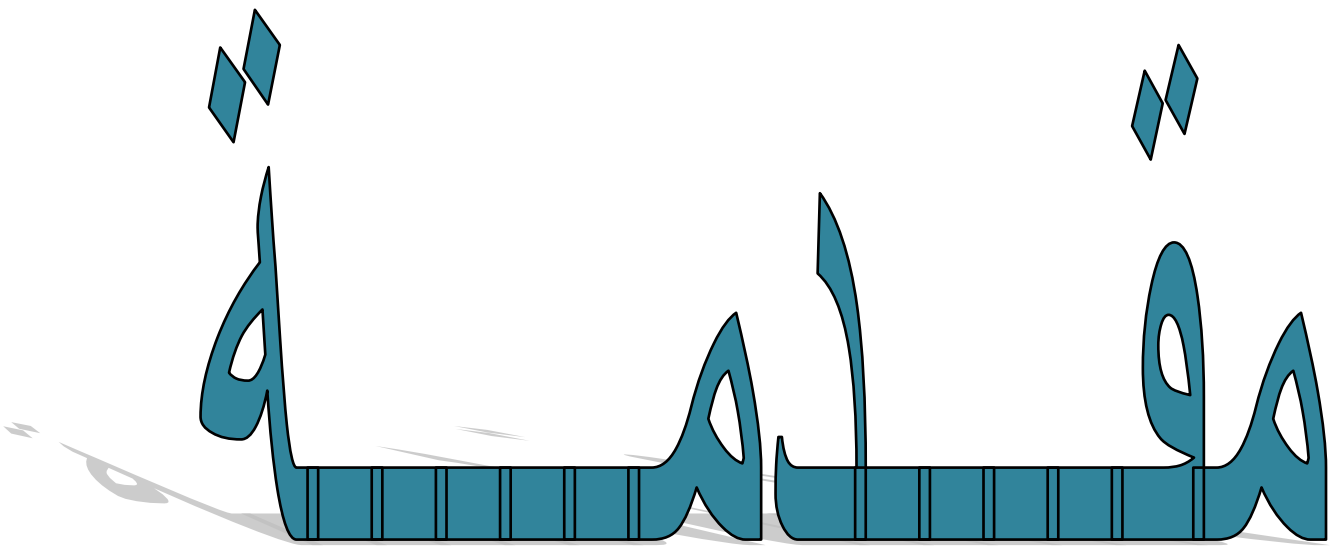
مقدمة

تعتبر مشكلة الهجرة غير الشرعية إحدى ابرز المشاكل التي تواجهها دول العالم، نظرا لما تصاحبها من إفرازات ومشاكل أمنية قد تؤثر بالسلب على أمن الدول ، بالرغم من وجود الكثير من آليات وطرق وتعاون دولي لمحاولة احتواءها والتعامل معها .

والحقيقة أن الهجرة ظاهرة تاريخية ساهمت في اعمار الأرض، وهي تلعب دور مهم في تلاقي مجموعات متنوعة من الثقافات ، وفي بناء حضارة إنسانية مشتركة، مما جعل المهاجرين غير الشرعيين يخاطرون بحياتهم وبكل ما لديهم،أمليين بتحقيق مستوى معيشي أفضل والتخلص من الفقر الذي يطاردهم في بلادهم.

ومع تزايد حاجات الإنسان وعدم قدرته على تلبيتها وازدياد الشعور بالحرمان، إلى جانب ما يعانيه من مشاكل اجتماعية هذا ما يدفعه إلى الرغبة في الهجرة ،فان لم يستطع الهجرة بالطرق القانونية،عمد إلى الهجرة غير قانونية أو غير شرعية، أي مخالفة القوانين لدول الاستقبال والتي تتطلب الهجرة القانونية إليها تأشيرة الدخول فسميت هجرة سرية أو غير شرعية.

في هذا الإطار تفاقمت مشكلة الهجرة، خاصة من الشمال الإفريقي بوابة الجنوب الفقير إلى أوربا غير الرغبة في استقبال المزيد من المهاجرين، بعد أن كانت في حاجة ماسة إلى اليد العاملة المهاجرة لإعادة أعمارها بعد الحرب العالمية الثانية،ونظرا لتعقد وامتداد ظاهرة الهجرة وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، وعلى هذا الأساس اتخذت هذه الظاهرة بعدا جديدا في العلاقات الدولية.

إن الهجرة غير الشرعية تعتبر واحدة من بين التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ كتهديد أمني جديد يمس القيم المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة، وتعد الجزائر إحدى الدول المعنية بهذه الظاهرة، إذ يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية تشكل تحديات أمنية للدولة الجزائرية خصوصاً وأنها تمثل نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، هذا بالإضافة إلى ازدياد أعداد الجزائريين الذين يهاجرون بصفة غير شرعية نحو الخارج مما شكل مجموعة من الانعكاسات السلبية التي ساهمت في التأثير على الأمن في الجزائر.

**أولا: أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الموضوع في كونه ينطوي على أهمية علمية والمتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية.

ويمكن إبراز أهميتها من خلال:

- تسليط الضوء على مشكلة الهجرة غير الشرعية وأسبابها وأنماطها.
- إبراز تأثير الهجرة غير الشرعية على استقرار أمن الدولة الجزائرية و محاولة دراسة مختلف السياسات و الآليات التي انتهجتها الجزائر في سبيل التصدي لها.

**ثانيا :أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ تحديد الأسباب و العوامل للهجرة غير الشرعية.
- ✓ محاولة فهم وتحليل واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.
- ✓ إبراز الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

**ثالثا: مبررات اختيار الموضوع**

إن لكل باحث أسباب ودوافع جعلته متمسكا بموضوع بحثه منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

**مبررات موضوعية:**

- يعتبر الموضوع من الدراسات التي تساير التطورات الحالية الموجود سواء على الساحة الدولية أو الوطنية حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية ،من أهم الرهانات التي تواجه الجزائر ، فهذا الموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية من خلال التطرق إلى أهم الأسباب التي تؤدي للهجرة غير الشرعية و كيفية مكافحتها.

**مبررات ذاتية:**

- بالإضافة إلى الأسباب العلمية و الموضوعية هناك دوافع ذاتية ترتبط بشخصية الباحث، و بالنسب لي فإن من أبرز الأسباب التي دفعتني إلى الخوض في هذا الموضوع كونه يصب ضمن المواضيع التي تعني باهتمامي الشخصي، و كذلك نظرا للضجة الإعلامية حول المهاجر و اهتمام الرأي العام بها و الذي دفعني أكثر لمعالجتها هو ارتباط هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالأمن لكونها تعتبر من بين أهم التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر.

**رابعا: مشكلة الدراسة**

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية و الوطنية وهذا ما جعلها تتحول من ظاهرة اجتماعية إلى مسألة أمنية تشكل تهديد أمني لاستقرار الدول بما فيها دولة الجزائر هذا من جهة وتهديدا لأمن الأفراد والمجتمعات من جهة أخرى، من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي.

**إلى أي مدى يمكن للهجرة غير الشرعية أن تؤثر على الأمن في الجزائر؟**

من أجل الإحاطة بالموضوع وتبسيط الإشكالية قمت بطرح مجموعة من التساؤلات:

- ✓ ما هي الأسباب والعوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية؟.
- ✓ ما هو واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟.
- ✓ ما هي انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن في الجزائر؟.
- ✓ ما هي الخطط والسياسات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها؟.

**خامسا: فرضية الدراسة**

انطلاقا من هذه الإشكالية والتساؤلات قمت بصياغة مجموعة من الفرضيات هي:

- ➢ ترجع العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية إلى أسباب تاريخية و اقتصادية وسياسية.
- ➢ كلما كان هناك تنسيق وتعاون بين الجزائر ونظرائها من الدول كلما ساهم ذلك في إيجاد حلول للهجرة غير الشرعية.
- ➢ كلما زادت وتيرة الهجرة غير الشرعية زاد التهديد الأمني و عدم الاستقرار في الجزائر.

**سادسا : أدبيات الدراسة**

هناك عدة دراسات وبحوث تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وأهميتها المتزايدة، نكتفي بذكر أهم الدراسات التي لها علاقة بالموضوع من بين هذه الدراسات:

يعد موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع الأكثر استقطاباً لاهتمام الباحثين و من الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر ما يلي:

-دراسة للباحثة في جامعة سعد حلب بالبليدة فتيحة كركوش ( 2012 )بعنوان " الهجرة غير الشرعية، في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية "ركزت فيها الباحثة على أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر وعلى طرق العبور غير الشرعي التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون للوصول إلى الدول المقصودة كما أعطت بعض

الإحصائيات عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر وخلصت الدراسة إلى ضرورة بذل مجهودات أكبر قصد إيجاد حلول ناجعة لمشكلات الشباب الجزائري للوصول إلى حلول للهجرة غير الشرعية.

– دراسة الباحثة بن مغنية سعادة مختارية جامعة الطاهر مولاي سعيدة 2015/2014 بعنوان التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية اجتماعية ركزت فيها على الأسباب والعوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية وكذا التطرق إلى أنماط الهجرة غير الشرعية وإلى منافذ العبور التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون وإلى تهريب المهاجرين في الجزائر، كما تطرقت إلى الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال تناول التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وانتقلنا بعدها إلى هجرة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة نحو أوروبا عبر الجزائر وإلى التطرق إلى تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية.

– دراسة الباحثة بسايح نور الهدى و بوزيان سلطانة مولاي الطاهر سعيدة2016/2015، بعنوان واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني حيث ركزتا فيها على تحديد مفهوم الهجرة عموما و الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة و إيضاح الخلط ألمفاهيمي مع بعض المصطلحات كاللجوء والاتجار بالبشر و كذا النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة و أنماط الهجرة غير الشرعية و اتجاهاتها بين منطقة الشمال الإفريقي و الدول الأوربية بالإضافة إلى الأسباب و الدوافع التي تقف وراء تزايد وثيرة الهجرة غير الشرعية،بالإضافة إلى واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر و نطاقها المكاني من خلال الاسترشاد بالأرقام والإحصائيات.

**سابعا: الإطار المنهجي**

اعتمدت في تحليلي لموضوع البحث على مجموعة من الناهج وهي:

–**المنهج التاريخي** : وهو تسجيل ووصف للأحداث الماضية والوقائع وتحليلها وتفسيرها على أسس منهجية علمية دقيقة لفهم الحاضر والمستقبل، ويتضح المنهج التاريخي من خلال تناول معضلة الهجرة غير الشرعية في الجزائر مثل معرفة الأسباب و العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية.عبر التاريخ، وكذا استرجاع الحقائق و المعلومات المتوفرة حول الموضوع.

**– منهج دراسة الحالة:** على أساسه يتم اختيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها، قد تكون وحدة إدارية أو اجتماعية، أو فرد أو دولة، أو جماعة واحدة من الأشخاص،وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل و التحليل، ويمكن أن تستخدم دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية، كما يمكن تعميم نتائجها على الحالات المشابهة بشرط أن تكون الحالة

ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليها، و تتناول الدراسة موضوع الهجرة غير شرعية في الجزائر من جميع جوانبها والتعرف على تأثيرها على الأمن الوطني.

**-المنهج الإحصائي:**

يعتبر من المناهج التي أضفت الصيغة العلمية على البحوث السياسية لذا كان من الضروري الاستعانة بلغة الأرقام، فالمعطيات الإحصائية تقربنا أكثر من فهم موضوع الدراسة.

**ثامنا: هندسة الدراسة**

لمعالجة هذا الموضوع قسمت الدراسة إلى فصلين :

- **الفصل الأول**:وهو عبارة عن إطار مفاهيمي ونظري للموضوع وقد عولج في ثلاثة محاور أساسية، تعرض المحور الأول إلى مفهوم الأمن من خلال التطرق تعريفة و أبعاده ومستوياته وأهم النظريات المفسرة له ، في حين تناول المحور الثاني مفهوم الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق إلى أسبابها ودوافعها وكذا بعض المفاهيم ذات الصلة بها، أما المحور الثالث تطرقنا فيه لأهم النظريات المفسرة للظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- **الفصل الثاني**: وهو بعنوان الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر أين قمنا بتقسيم دراسة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال التطرق إلى الأسباب و العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية وكذا التطرق إلى أنماط الهجرة غير الشرعية و إلى منافذ العبور التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون، أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال تناول التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وانتقلنا بعدها إلى هجرة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة نحو أوروبا عبر الجزائر وإلى التطرق إلى تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية، أما في المبحث الثالث انتقلنا لدراسة أثر الهجرة غير الشرعية على مستويات الأمن في الجزائر من خلال دراسة تأثيرها على أمن الأفراد وأمن المجتمع لنصل في الأخير إلى دراسة أثرها على أمن الدولة ككل.

# الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري لمفهومي الأمن والهجرة غير الشرعية

**تمهيد**

إن التحولات العالمية التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى التغير في مفهوم الأمن مع ما ينسجم وطبيعة هذه التحولات، حيث تمكنت المقاربات الحديثة للأمن من تقديم تفسيرات جديدة، فلم تعد الدولة هي محور التحليل الأساسي بل تعدت ذلك إلى مفاهيم أخرى، كالأمن العالمي الأمن الإنساني.

إن التغير في11 مفهوم الأمن جاء متزامناً مع التحديات الجديدة التي أثرت على أمن الدول فلم يعد الأمن مقتصراً على المسائل العسكرية فقط، حيث أصبح يشمل قضايا ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية إنسانية الذي تندرج فيه كل التهديدات الغير عسكرية التي تواجه الدول، تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية هذه الأخيرة التي أصبحت ترتبط بمفهوم الأمن ارتباطا وثيقا ،وهو ما سنحاول التطرق له في هذا لفصل وذلك من خلال:

**أولا**: مفهوم الأمن ومضامينه النظرية والتطرق إلى أبعاده ومستوياته.

**ثانيا**: ماهية الهجرة غير الشرعية من خلال تعريفها والتطرق إلى محدداتها و أسبابها و والمفاهيم ذات الصلة بها.

## المبحث الأول: مفهوم الأمن

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي ما قبلها ومن بين أهم تلك المفاهيم هو مفهوم الأمن، والذي أخذ حيزا كبيرا من طرف الباحثين والمفكرين في مجال الدراسات السياسية حيث انقسم الباحثون إلى اتجاهين اتجاه أول يرى بضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن بمدلولاته العسكرية ( الاتجاه التقليدي) واتجاه ثاني يدعو إلى ضرورة تجاوز النظرة الضيقة للأمن من خلال إعادة صياغة مفهوم الأمن ، حيث شملت النظرة الجديدة للأمن كافة المتغيرات العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.[1] هذا ما سيتم التطرق إليه بشكل مفصل.

### المطلب الأول: تعريف الأمن:

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها ، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة حيث انه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن " شأنها في ذلك شأن كثير من المفاهيم المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد له بشكل قاطع حيث يظل هنا مفهوم الأمن مفتقرا إلى ضبط معرفي وحتى إجماع اصطلاحي رغم تعدد الدراسات المختصة في الميدان وثرائها، فيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

#### أولا: الأمن لغة:

لتحديد مفهوم الأمن من الناحية اللغوية ، فان الأمن لغة من أمن يأمن أمنا وأمانا وهو ضد الخوف هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر.

اشتق مصطلح الأمن SECURITAS المتكونة من SINI بمعنى غير و فكرة CURA بمعنى غياب السلامة والأمن[2].

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى" :فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[3] فالأمن هو ضد الخوف والخوف هو التهديد الاقتصادي ،السياسي، الاجتماعي..[4]

---

[1] بلال قريب ، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات** –(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة .2011).ص.11.

[2] عمر خلف الله، **التهديدات البيئية وفعالية استجابات السياسة في إفريقيا** ،( الجزائر : رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3، 2012)، ص.11

[3] . سورة **قريش** الآية 3و4

[4] .نسيمة طويل، **الاستراتيجة الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا دراسة حالة ما بعد الحرب الباردة** ( رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة .2010) .ص.36.

## ثانيا: الأمن اصطلاحا

- تفيد دائرة المعارف البريطانية في تحديد مفهوم الأمن "بأنه حماية الدولة الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".[1]
- يعرفه والتر ليبمان " " إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كه ذه".[2]
- أما روبرت ماكنمارا في كتابه " جوهر الأمن" أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله : " لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حدا ادني من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد ادني للتنمية ". فامن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون التنمية لا مجال للحديث عن الأمن.[3]
- كما يعرفه دومينيك دافيد" الأمن في معناه الواسع ، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح واقعا".[46]
- يعرفه عبد الوهاب الكيالي : " الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي ".[5]

من خلال هذه التعريفات يمكن إعطاء تعريف إجرائي وشامل للأمن حيث يمكن القول" بأنه قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي القدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل ومن الخارج في السلم وفي وقت الحرب وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل ".

---

[1]. محمد صادق إسماعيل ، **المياه العربية وحروب المستقبل** ،(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2012 ) ،ص 28.

[2]بن مغنية سعادة مختارية،**التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر**،( رسالة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية،قسم العلوم السياسية ، جامعة سعيدة،2015) .ص2

[3]وهيبة تباني ، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي** ( رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو .2014) ، ص.19.

[4]بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص3.

[5]معمر بوزنادة ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** ،( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992) ، ص 16.

## ثالثا: الأمن في نظريات العلاقات الدولية:

تعددت النظريات التي حاولت تفسير وفهم الظواهر الأمنية وتحليل مفهوم الأمن وتطورت عبر مراحل مختلفة نستطيع القول أنها واكبت تطور الدراسات الأمنية ومن أهم هذه النظريات نجد النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والبنائية والنقدية.

### 1-النظرية الواقعية:

تعد من أبرز النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات للأمن وسيطرت أفكارها خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي والأمن وفق هذه النظرية يعني الحفاظ على بقاء الدولة وسيادتها واستقلاليتها والحفاظ على وحدتها الترابية في ظل نظام دولي سمته الأساسية الفوضى الدائمة[1].

يعتبر هانس مورغانثو وريمون و كينث أهم رواد الفكر الواقعي وإن كانت لهم تصورات مختلفة إلاَّ أنهم يشتركون في المسلمات المركزية، تركز الواقعية على جانب استخدام القوة،و تقوم السياسات الأمنية وفق هذا المنظور على العوامل المادية المعدات، ميزانية الدفاع، حيث تفترض تحليل نزاعي للعلاقات الدولية، على أساس الدولة كوحدة مرجعية للتحليل فالأمن يتضمن معنى القوة وهذه الأخيرة معرفة بالعناصر التالية المتغير العسكري الأسلحة الموقع الجيواستراتيجي.[2]

### 2.النظرية الليبرالية:

الطرح الليبرالي لم يبتعد كثيراً عن التصورات الواقعية التقليدية إلاَّ أن رواده حاولوا النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي، من خلال إمكانية التقليل من حدة النزاعات الدولية بسبب انسجام القيم والمصالح مما يجعل الأمن مشتركا فيما بينها ، إلى جانب استمرار أهمية القوة في إدارة العلاقات الدولية، و يتحدد مفهوم الأمن بالاعتماد على عوامل وأبعاده اقتصادية، من خلال الليبرالية التجارية التي تقر بدور الانتفاخ الاقتصادي في إنتاج علاقات دولية أكثر سلمية وأن العوامل المؤسساتية التي جاءت بها الليبرالية المؤسساتية مع المفكر روبرت كيوهان فحسبه يمكن لهذه الأخيرة أن تقلل المخاطر وتوفر الجو الملائم لتحقيق الاستقرار الدولي ولعلى أهم ما جاءت به هذه النظرية هو: نظرية السلام الديمقراطي والتي ارتبطت بكتابات مايكل دويل وبروس راست مع فترة الثمانينات و

---

[1] وهيبة تباني، **مرجع سبق ذكره** ،ص23.

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص5.

وتخذ هذه النظرية من كتابات ايمانويل كانط" حول فكرة السلام الداعم" مرجعية لها.[1]

### 3. بداية توسيع مفهوم الأمن

رغم التحولات التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، استمر الواقعيون الكلاسيكيون والواقعيون الجدد في رفض أي مبادرة لإعادة صياغة مفهوم الأمن خارج إطاره الضيق والمرتبط أساسا بالدولة كفاعل أساسي للأمن، وأن الحرب هي الموضوع الأساسي للدراسات الأمنية لكن، برز في المقابل اتجاه آخر يرى ضرورة تغيير مفهوم الأمن وطبيعته ، لأن المنظور الواقعي للأمن لم يعد كافيا لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المعقدة والتي تبتعد تدريجيا عن الدائرة العسكرية، فكانت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن ليتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة.

ولم يتمحور الحوار بين أنصار الواقعية بشقيها وبين مدارس أخرى ترى بضرورة توسيع هذا المفهوم كالمدرسة النقدية، بل كان الحوار بين أنصار الواقعية بشقيها .ومن أبرزهم المفكر البريطاني باري بوزان مدير معهد بحوث السلام بكوبنهاجن.[2]

- مدرسة بحوث السلام :

يرجع العديد من المفكرين فضل توسيع مفهوم الأمن إلى باري بوزان Barry Buzan الذي سمحت دراسته بتوسع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى أبعاد جديدة اقتصادية، بيئية، سكانية وهوايتيه، إذ ميز بين أبعاد أساسية للأمن هي:[3]

✓ الأمن العسكري :ويخص القدرات العسكرية.

✓ الأمن السياسي :ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

✓ الأمن الاقتصادي :ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

---

[1] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**،القاهرة :دار الكتب الحديث، 2011 ، ص117 .

[2] طروب بحري ، **الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد** ، مجلة المفكر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، العدد07. نوفمبر 2011 ص.295.

[3] دلال بحري، **المقاربات النظرية للأمن المائي** ، ( ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الأمن المائي :تشريعات الحماية وسياسات الإدارة ،جامعة قالمة ، يومي 14و15 ديسمبر2014 ) ص17.

- ✓ الأمن الاجتماعي :ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.
- ✓ الأمن البيئي :ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي الكائنات الحية ومحيطها المحلي والكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

**رابعا : النظرية النقدية**

برزت هذه النظرية كاتجاه يرمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها لأفكار جديدة تختلف إلى حد كبير عن تلك التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية، من أبرز مفكري هذا التيار نجد جرجين هابرماس ، تيودور أدورنو، روبرت كوكس، أما عن أهم مبادئ النقديين في تصورهم للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي فهي كالآتي:

- ✓ النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس مادياً وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول، أي متغير تابع لعنصر الإدراك بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع الحالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة، كلها عوامل تفيد في تشكيل جماعة أمنية تتمتع بقدر أكبر من السلام، أي أن المعرفة هي انعكاس لرغبات الإنسان .[1]
- ✓ ورغم أن المفكر بوزان هو الذي حدد مفهوم الأمن الاجتماعي لكن المدرسة النقدية طورته من خلال اختلافها عن بوزان بنقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون المجتمع، وبذلك انتقلنا من مفهوم الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب.[2]

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011 .، ص313.

[2] دلال بحري، **مرجع سبق ذكره** ،ص18.

## المطلب الثاني: أبعاد الأمن

إن الأمن بمفهومه الحديث له أبعاد متعددة و مختلفة نذكر منها:

### البعد العسكري:

يخص القدرات العسكرية للدولة ومدركات الدول لنوايا ومقاصد بعضها تجاه البعض الأخر بحيث يهدف إلى مواجهة التهديدات الخارجية وتأمين المصالح القومية والدفاع عنها[1].

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة)، ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة ) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.[2]

### البعد السياسي:

يركز هذا البعد على الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ، وعندما نتكلم هنا عن الكيان السياسي للدولة يتضح لنا أن هذا البعد يؤكد المفهوم التقليدي للأمن( حول امن الدولة)،وهذا البعد له شقان احدهما داخلي ويتعلق بالتلاحم والترابط الاجتماعي والسلام الداخلي ،وتماسك أفراد المجتمع بمعنى أن البعد السياسي الداخلي للأمن يؤكد على توفير شروط الأمن داخل حدود الدولة ،أما الشق الخارجي لهذا البعد فيتمحور حول علاقة الدولة بجيرانها من الدول ذات الحدود معها أو غيرها من الدول الإقليمية وغير الإقليمية فالدول في علاقتها مع بعضها البعض تشوبها الكثير من المصالح والأطماع" وبالتالي يركز هذا البعد في جانبه الخارجي حول تعامل الدولة مع تلك الأطماع والمصالح الخارجية التي تستهدف مواردها وخيراتها ومراعاة مدى تطابقها أو تعارضها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

---

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص15.

[2] نسيمة مسالي، **التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها** ، ( رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2010 )، ص 16.

[3] بلال قريب ، **مرجع سبق ذكره**.ص24.

### البعد الاقتصادي:

يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الجماهير وتوفير سبل التقدم والرفاهية ويرتبط أساساً بالبنية الاقتصادية السائدة أي توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه الحفاظ على استقرار البلاد وعدم التعرض لمشاكل اقتصادية خطيرة.

يهتم الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق اللازمة للإبقاء على مستويات مقبولة من الرفاهية قد أدى تزايد أهمية البعد الاقتصادي للأمن إلى تخطي إطاره التقليدي والبحث عن سبل دعم القوة الاقتصادية للدول من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي ، والسعي نحو إنشاء منظمات إقليمية لدعم القرارات الاقتصادية للدول.[1]

يمكن اختصار هذا البعد في النجاح في تحقيق حاجيات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها فالأمن الاقتصادي يختص بتأمين الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة وبالتالي الحفاظ على أمنها الاقتصادي.

### البعد الاجتماعي:

يهتم البعد الاجتماعي للأمن بالجوانب الاجتماعية للدول والأفراد وهذا البعد يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي من خلاله ينموا ويزيد الشعور بالولاء والانتماء للوطن أو لمجتمع ما ، فلابد من الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية والاهتمام بوضعية الأفراد داخل المجتمعات، تحقيق مبدأ المساواة، تحقيق مبدأ الكفاءة في المكانة والدور وقد يتسبب الإخلال بتلك المبادئ في تعريض الأمن الوطني والقومي للخطر، فبغير إقامة عدالة اجتماعية وذلك بالحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر، وهذا البعد كذلك يرتبط بتعزيز الوحدة الوطنية كعنصر أساسي لسلامة الكيان الداخلي للدولة، فكلما كان هناك إحساس من طرف الأفراد بالانتماء إلى المجتمع وبوجود مصير مشترك بينهم يزيد ذلك من الترابط داخل المجتمع الواحد وبالتالي تحقيق الأمن في بعده الاجتماعي.[2]

---

[1] راضية لعور،**أثر البعد الأمني على العلاقات الأورومغاربية من خلال سياسة الجوار الأوروبي**، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011)،ص17.

[2] بلال قريب ، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات** مرجع سبق ذكره ،ص 25.

البعد البيئي:

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر النظام البيئي على العلاقات الأمنية فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة ما يتعلق بندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كتلوث المائي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الأفراد وحياتهم ما يبرز علاقة المنظومة الإيكولوجية البيئية بمفهوم الأمن البشري.[1]

الأمن البيئي يهدف إلى تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية والمحافظة على البيئة من أسباب التلوث، ومن هنا يتضح أن البيئة لها تأثير على الأمن لهذا أصبحت بعداً من أبعاده.

[1] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**،مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011 ،ص53.55

## المطلب الثالث: مستويات الأمن

يمكن إيجاز ثلاث مستويات للأمن و هي:

**أولا: الأمن الفردي :**

الذي يعبر عن شعور الفرد بالأمن والاستقرار، وإحساس الأفراد بالأمن هو إحساس اجتماعي عام مرتبط بالأمن الوطني كما يتوقف الأمن الفردي على شعور الفرد بغياب التهديد على حياته وممتلكاته أو حرياته ، وتعتبر هذه من أهم الحريات الأساسية الواجب حمايتها من التهديد الداخلي والخارجي ، وحسب بعض الدول ككندا مثلا فسلم ترتيب الأولويات والسياسات الأمنية تغيرت وتطورت منذ 1990 حيث أصبح الاهتمام بالأمن الفردي يسبق أمن الدولة ، إلا أن الحديث عن امن الأفراد حسب البعض لا معنى له بمعزل عن المجتمع ، إذ لا بد من سلطة تنظم شؤون المجتمع وتضمن للأفراد أمنهم وامن ممتلكاتهم.[1]

**ثانيا: الأمن الوطني (القومي):**

يعرفه أمين هويدي : "الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها ، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية " ، ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة .[2]

يتركز المستوى الوطني على أمن الدولة في إطار حدودها ويتضمن التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل الاستقرار والحماية.[3]

يقصد به أيضاً أمن الدولة الوطنية وقدرتها على الدفاع على استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية لهاكما تحددها بإرادتها.[4]

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول دور السلطة السياسية في تحقيق الأمن التي بدورها تلعب دورين الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم أما الدور الثاني فيركز على مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة على جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع

---

[1] رتيبة برد، **الحوار الأوروميتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسة ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2009 )، ص 30.

[2] سعدون علوان المصلح ،**الأمن القومي العربي : الواقع و المستقبل** ( الأردن :دار آمنة للنشر ،2014) ،ص 8.

[3] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[4] . هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن القومي مدخل تاريخي سياسي**، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 2009 ،ص64 .

والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تسبب في حالات الأمن.

**ثالثا: الأمن الاقليمي:**

يقصد به تكافل مجموعة من الدول التي يجمع بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية أو عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، ولقد ظهر هذا المصطلح في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواتها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم والدول المجاورة المهددة له، وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية بظهور الإتحاد الأوروبي وهي منظمة أوروبية تضم معظم الدول الأوروبية كان أساس نشأتها اقتصادي أولاً ولكن فيما بعد تطورت إلى سياسات أمنية مشتركة لمواجهة الأزمات.[1]

فالأمن الإقليمي إذن هو عبارة عن سياسة لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون أمني لدول الإقليم لجباهه التهديدات الأمنية على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني.

خلاصة القول أن مفهوم الأمن الإقليمي يتعلق بأمن مجموعة من الدول المتعاونة تسعى إلى تفعيل استراتيجيات أمنية للمحافظة على أمنها في المحيط الدولي.

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

## المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم معقد ينطوي على العديد من الدلالات المختلفة وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى تعريفه والأطر النظرية المفسرة له وكذا إلى محددات الهجرة غير الشرعية والتي تشمل خصائصها وأنواعها وأشكالها.

### المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة ظاهرة إنسانية اجتماعية عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، وهي غريزة في الإنسان تمسك بها من أجل البقاء، وفرضتها ظروف مختلفة إما اقتصادية بسبب عدم التوزيع العادل للثروات في العالم أو بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي نتيجة الاضطرابات الداخلية مما دفعهم إلى الهجرة بحثا عن الحرية والحياة الآمنة المستقرة. ولقد تعددت وتباينت تعاريف الهجرة وذلك تبعا لزوايا ورؤى مختلفة في الميادين المعرفية المتعددة.

#### أولا:التعريف اللغوي للهجرة

تعني كلمة هاجر، المهاجرة من البلد وعنه، أي خرج منه إلى بلد آخر.[1] وتحتل الهجرة في الشريعة الإسلامية مكانة هامة وذلك لارتباطها بظروف نشر الدين الإسلامي، وهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة مع أصحابه نتيجة اضطهاد الكفار، من أجل نشر تعاليم الدين الإسلامي .ويقول الله تعالى" **إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا**".[2]

وتشتق الكلمة من الفعل "هجر" ويعني تباعد وهاجر أي ترك وطنه، والهجرة تحمل معنى الخروج من أرض إلى أخرى أو انتقال الأفراد من مكان إلى أخر سعيا وراء الرزق، وهجر فلانا أي قطعه وهجر الشيء أي تركه وأعرض عنه.[3]

كما جاء في قاموس المحيط :هجره هجرا بالفتح، وهجرنا بالكسرة، صرمه، والشيء تركه، و الاسم الهجرة بالكسر وهجر الشرك هجرا وهجرنا وهجرة حسنة، والهجرة بالكسرة والضم، الخروج من أرض إلى أخرى.[4]

---

[1] رابح طيبي،**الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة** ، رسالة ماجستير في علوم الاتصال ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2008ص18.

[2] **القران الكريم،سورة النساء**، الاية 96.

[3] سليم دحة،**السياسات الأورومغاربية لتنظيم الهجرة الدائرية**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011،ص14.

[4] رؤوف منصوري،**الهجرة السرية من منظور إنساني**،رسالة ماجستير في القانون العام ، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف2،ص14

كما ورد في قاموس "Larousse" أن الهجرة هي انتقال جماعي لمجموعة من السكان من دولة إلى أخرى.[1]

أما فيما يخص مصطلح الهجرة غير الشرعية فهو يدل في معناه على مخالفة القوانين المعمول بها لتنظيم دخول الرعايا الأجانب لإقليم دولة ما وبذلك فهي تعني كل حركة فردية أو جماعية عابرة للحدود، وبرزت هذه الظاهرة مع بداية القرن 20 وزادت اتساعها بعد القيام بغلق الحدود في أوروبا خلال السبعينات من القرن الماضي .[2]

**ثانيا: التعريف الاصطلاحي للهجرة**

يصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق لظاهرة الهجرة، وذلك نظرا لتعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول، لاختلاف الأغراض و الأهداف المراد تحقيقها لذا ينظر للهجرة بشكل عام على أنها انتقال البشر من مكان لآخر فرديا أو جماعيا لأسباب ودوافع سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأمنية.[3]

تعرف الهجرة على أنها ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهو جزء من الحركة العامة للسكان.[4]

تعرفها الموسوعة السياسية على أنها "كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة".[5]

أما في معجم العلوم الاجتماعية فالهجرة ترتبط بالأشخاص والتجمعات السكانية، ومعناها انتقال الأفراد من مكان ومن بلد لآخر.[6]

يرى الأستاذ" تريبالا "بأن للهجرة تعريفين عام وخاص،يعني التعريف العام الحركة والفعل الآني في الانتقال لدولة غير الدولة الأصل،أما التعريف الخاص فيعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم.

ويمكن تقسيم الهجرة حسب معيارها الجغرافي إلى قسمين:

---

[1] أوسامة بوزيد،**الحوار الأطلسي المتوسطي دراسة حالة الهجرة غير الشرعية في المتوسط** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة تيزي وزو ،2016،ص.15.

[2] بوزقو عبلة،خذري سمية، **الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية**، رسالة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،ص8.

[3] مصطفى حافظ سحر، **الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية** ، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،ط 1، 2009، 47.

[4] فايزة بركان،**آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجستير في الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 2011،ص9.

[5] فايزة ختو،**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورو مغاربية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3، 2011.ص31.

[6] رابح طيبي، **مرجع سبق ذكره**،ص18.

1. هجرة داخلية :تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة ولا تطلب تأشيرة أو إذنا للتنقل لأنها تتم داخل الدولة والواحدة.

2. هجرة دولية :تتم داخل حدود الدولة بحيث يعبر الفرد أو الجماعة الحدود الدولية لدولتهم بغرض الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة في الدولة التي يريدون الذهاب إليها.

**ثالثا: تعريف الهجرة غير الشرعية:**

يجب أن نشير في البداية إلى أن الهجرة غير الشرعية يرمز إليها بعدة مصطلحات منها الهجرة غير القانونية وهي تسمية تدل على أن هذا النوع من الهجرة يتم بطريقة تخالف القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب وخروجهم ويترادف هذا المصطلح مع الهجرة السرية التي تنبع من الطابع السري الذي يميز طريقة دخول المهاجر إلى دولة المقصد وكذا الحالة التي يعيش فيها، سوف نورد أهم التعريفات لنصل في الأخير إلى تبني تعريف شامل للهجرة غير الشرعية.

تعنى أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممراً للوصول إلى دولة أخرى.[1]

كما تعرف بانها " :تعني أولائك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط المتعلقة بدخولهم و إقامتهم في الدول التي يهاجروا إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة" ، كما تعتبر الهجرة السرية ضمن التهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها امن الفرد والدولة والمجتمع.[2]

وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية أو غير الشرعية ":بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعد شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقته على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.[3]

---

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص19.

[2] سهام حروري، "**الهجرة وسياسة الجار الاوروبي**" ، مجلة الفكر مجلة علمية محكمة متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضر بسكرة، العدد الخامس، مارس 2009، ص345.346.

[3] رؤوف منصوري، **مرجع سبق ذكره** ،ص17.

كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية والصادر في أكتوبر2005" مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين الذين يدخلون ويبقون في بلد ما دون رخصة وأيضا المهاجرين ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم.[1]

أما في القانون فيعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد الإقليمي دولته نهائي إلى إقليم دولة أخرى، وهناك تعريف أخر يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا دائما، فالأجنبي لا يملك حق الدخول إلى أي بلد إلا وفقا لقوانين البلد المستقبل وذلك بقيامه بجميع الإجراءات القانونية ، لتكون عملية انتقاله شرعية،و في غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي أيا كانت الوسائل المستعملة في ذلك سواء بتزوير الوثائق أو غيرها سواء كان ذلك برا بحرا جوا، ويكون ذلك بعيدا عن المراقبة الأمنية والجمركية.[2]

وهناك تعريف قدمه الدكتور محمد رمضان بقوله ":الهجرة غير الشرعية في معناه العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية.[3]

أما الدكتور أحمد عبد العزيز الأصفر فيعرفها على أنها ":دخول الشخص حدود دولة من دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك...أو دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقائه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة.[4]

عموما يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية هي فعل غير مشروع ليرتكبه الأفراد أو الجماعات المهاجرة بعدم احترامهم للقانون الدولي للهجرة بحيث لا يلتزم هؤلاء بالشروط القانونية المتعلقة بخروجهم من بلدانهم وكذلك تلك التي تتعلق بدخولهم وإقامتهم في تلك الدول التي يقصدونها،وبناءا على ما تقدم فإنه يلزم لبيان مفهوم الهجرة غير الشرعية النظر إليها من زاويتين، الزاوية الأولى هي زاوية نظر الدولة المهاجر منها حيث تعرف الهجرة غير الشرعية

---

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص19.

[2] مصطفى حافظ سحر، مرجع سبق ذكره،ص48.

[3] أحمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة**، جامعة نايف الأمنية، 2010،ص10 .

[4] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

بأنها خروج الأشخاص من إقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة من المنافذ المحددة للخروج باستعمال طرق غير مشروعة أو من غير هاته المنافذ، أما بالنسبة لزاوية النظر الثانية فهي تعريف الهجرة السرية من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية متى وصل الأفراد إلى حدود إقليمها بأي طريق مشروع ومهما كان غرضهم طالما كان هذا الأمر بغير موافقة من تلك الدولة.

**رابعا:علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم الأخرى**

- **التهريب البشري**

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أرضيها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة، ويعني **تهريب المهاجرين** " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من اجل الحصول و بطريقة مباشرة او غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى.[1]

تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الإرباح الطائلة مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث أن عمليات تهريب المهاجرين وراغبي السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعا جديدا من أنواع الجريمة المنظمة والتي اكتسبت أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، وللتهريب البشري " **نشاط فردي** " واخر " **مهني منظم** " فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعة صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ مالية معينة، أو الصعود في السفن البحرية أو التجارية من دون علم إدارة وملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ، أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، ومن عملوا في وكالات السفر و السياحة وشركات النقل البري والبحري.[2]

---

[1] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، د .ط، الرياض،2008.ص17.

[2] فايزة ختو،**مرجع سبق ذكره**،ص38.

- **الجريمة المنظمة:**[1]

وهو تعبير إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة، ويضم بين طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفق نظام بالغ التعقيد والدقة يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطورا وتقدما، كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم ،تفرض أحكاما بالغة القسوة على من يخرج عن قاموس الجماعة ويلتزمون في أداء أنشطتها الإجرامية بخطط دقيقة مدروسة يجنون من ورائها أرباحا طائلة، ترتبط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة ضمن ميدان الترويج للجرائم المختلفة المكونة لها مثل :ترويج المخدرات، الأسلحة، إن العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة هي علاقة جدلية لأن الجريمة المنظمة تحتاج إلى المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الدولية ،وكذلك المهاجرون السريون هم في مأمن من متابعة سلطات دولة المهجر لأنهم يقعون تحت حماية هذه الشبكات الإجرامية العابرة للحدود ومنه يمكن أن نستنتج بأن الهجرة غير الشرعية هي نوع من أنواع الجرائم المنظمة بل هي تعتبر من أهم أنواعها لكونها تتميز بصفة عدم الشرعية وهذا ما يميز أيضاً الجريمة المنظمة.

- **اللجوء**

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 لكونهما يشكلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين، ورغم مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقية1951 إلا أن وضع اللاجئين ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية وزيادة تكلفة اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص والاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة، ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاك حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرقابة الدولية التي تلتزم بهما مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ولقد شهدت العقود الأخيرة تراجعا في فرص الهجرة الدولية القانونية ما جعل غير اللاجئين ،يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء خاصة عندما يكون هذا الباب هو الباب الوحيد المشروع لدخول الدول والبقاء فيها، ولهذا فإن الحكومات تطالب بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتسق وولاية المفوضية بغية إسباغ الحماية الدولية على من يستحقها، وفي الوقت نفسه ينبغي

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص32.33.

للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء حتى لا يقع راغبي الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري.[1]

- **الإرهاب**

إن ظاهرة الإرهاب تعد من أبرز التهديدات الأمنية التي لا تتمتع بتعريف محدد و واضح لكن هناك عدة مفاهيم أطلقت عليه نظراً لاختلاف الدراسيين والمفكرين حول إيجاد مفهوم موحد له وفي ظل هذا التباين نجد أن هناك توافق كلي على المستوى العالمي على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديداً أمنيا واستراتيجيا باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود تعتمد على العنف والقوة مما يصعب من عملية التحكم فيها.

يمكن تعريف الإرهاب بأنه وجود فعل منظم من أفعال التهديد أو العنف التي تسبب فزعاً أو رعباً من خلال عمليات الاغتيال أو حجز الرهائن أو الاختطاف أو غيرها من الممارسات التي تولد الفزع والرعب والفوضى والاضطراب.[2]

هناك تعريف أخر :هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع بتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم وحريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.[3]

كما عرفت الأمم المتحدة الإرهاب بأنه يضم أعمال العنف الخطيرة التي تصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم سواء كان فردياً أو بالاشتراك مع أفراد آخرين و موجهاً ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع سكينة أو حكومية أو دبلوماسية وضد أفراد دون تمييز، وتدمير ممتلكات أو وسائل نقل ومواصلات بهدف المساس بعلاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطنيها لذلك فإن التأمر ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل وجه من أوجه الإرهاب الدولي.[4]

- النزوح

---

[1] شوقي ذياب، **البعد الامني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط دراسة حالة المغرب نموذجا** ، رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة العربي التبسي ،تبسة،2016/2015،ص18.

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص30.

[3] خليفة عبد السلام الشاوش، **الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**، الأردن:دار جرير للنشر والتوزيع ، 2008 ،ص25.

[4] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص30.31.

هو حركة سكانية جماعية ناتجة عن ظروف مختلفة كالحرب و النزاعات الداخلية المسلحة، أو نتيجة لظروف اجتماعية و اقتصادية أو كوارث طبيعية كالجفاف و التصحر، و قد يكون النزوح مستمرا إذ يعتبر من طبائع بعض المجتمعات التي لا تعرف الاستقرار في منطقة معينة و تكون في بحث دائم عن مناطق جديدة للعيش وهي التي تسمى بالقبائل الترحالية، لكن الصورة المعروفة أكثر عن النزوح و التي تسارعت في السنوات الأخيرة هي النزوح الريفي نحو المدينة ،وكذلك النزوح الناتج عن الحرب .و وفقا للتقرير الذي نشره المشروع العالمي للأشخاص النازحين داخليا في مارس 2005 فإن النزوح لم ينخفض في وتيرته مثل اللجوء بل كان مستقرا و بلغ حوالي 25 مليون نازح،و زاد ب 3 ملايين في 2004 و إذا كان النزوح مثله مثل الهجرة غير القانونية جزء من حركية المجتمع الإنساني، إلا أنهما يختلفان في كثير من الخصائص و لعل أبرزها كون الهجرة السرية عابرة للحدود أما النزوح فيتم داخل حدود الدول و هذا ما يجعله لا يحتاج إلى وثائق معينة من الانتقال و مع ذلك لا يكون مخالفا للقانون، و في نفس الوقت فإن انتقال النازح داخل حدود دولته لا يفقده حقوقه الوطنية بما أنه لا يكتسب صفة أجنبي، بل يتمتع بكافة الحقوق عكس المهاجر غير الشرعي الذي يكون أجنبيا ولا يتمتع بأدنى الحقوق،ولكن رغم هذا الاختلاف فإن النازحون داخليا يلقون مجموعة من الصعوبات التي يصادفها المهاجر خاصة منها نقص أو انعدام الوثائق لدى الكثيرين منهم نتيجة خسارتها أو مصادرتها أو أنها غير موجودة أصلا، وهو ما يجعل النازح قريبا جدا من وضعية المهاجر غير القانوني لذلك حتى نبتعد عن هذا التقارب و التشابه بين المصطلحين، فإننا نفرق بينهما من خلال الصفة الجوهرية المميزة بين النازح و المهاجر غير القانوني التي تتجلى في أن النوع الأول يتم داخل الدولة الواحدة بالتالي فهو هجرة داخلية، أما النوع الثاني فهو عابر للحدود و منه فهو ذا طبيعة دولية.[1]

يمكن توضيح علاقة الإرهاب والهجرة من خلال الإشارة إلى أن الهجرة بأعداد كبيرة إلى الدول المهاجر إليها تطرح مشكلة تزايد نسب السكان ومشكلة الاندماج في هذه المجتمعات مما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب لدى المهاجرين وعدم الرضى بالأوضاع التي يعيشونها، مما قد يدفع بالبعض إلى الانضمام إلى الحركات المتطرفة بهدف التخلص من ذلك الشعور الأمر الذي يزيد من احتمال تزايد عمليات الإرهاب والتطرف، كما أن الهجرة في مضمونها لا تعني فقط هجرة الأفراد ولكن أيضا هجرة ما يحملونه من أفكار ومعتقدات قد تكون لها علاقة بأفكار إرهابية ومتطرفة[2]

---

[1] عبد المالك صايش، **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية** ،رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة،2007/2006،ص22.23.

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص31.

## خامسا: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم خاصة الدول المتقدمة، لكن الهجرة إلى أوروبا أصبحت من القضايا المزعجة التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة ، ويتضح ذلك من التباين في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين والتي و التي تشهد غالبا افتقارا إلى عمليات التنمية، و قلة فرص العمل،وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى اليد العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، والفوارق الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من مناطق الجنوب، وقضايا أقليات ونزاعات إقليمية إلى جانب انتشار الفقر والبطالة وحدوث العديد من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والبراكين والفيضانات .....

### الأسباب الاقتصادية

تؤكد جميع المؤشرات والأبحاث الوطنية والدولية أن السبب الرئيسي في الهجرة ومحاولة الفرد ترك بلده يرجع إلى أسباب اقتصادية ,وهي غالب ما تجعلهم لا يهتمون بما إذا كانت هجرتهم تتم بطرق وأساليب قانونية أم غير قانونية ,ويساعد على هذا عدم وجود الفرص الوظيفية الكافية داخل دولهم مما يجعله يقوم بالبحث عن مصدر رزق في مكان آخر.[1]

كما يرى الكثير من الباحثين المهتمين بظاهرة الهجرة في البطالة سببا مباشرا وحقيقيا للهجرة بمختلف أنواعها حيث ترتبط عادة البطالة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعل الفرد فقيرا سواء كان فقرا مطلقا بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة أو فقرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، وإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد في الدخل واستحكم فإنه يؤدي إلى البحث عن منافذ غير شرعية، كما أن العوامل النفسية التي تصاحب البطالة لا سيما إذا طال أمدها تؤدي إلى آثار سلبية على تكوين شخصية العاطل وسلوكه النفسي والاجتماعي، ذلك أن البطالة تؤدي إلى تغذية وتقوية شعور" الإحباط "و"الفشل "لدى العاطل، مما يؤدي مع تزايد هذا الشعور وتفاعله إلى توليد شعور عدائي نحو المجتمع والأخرين ، بما يمهد السبيل أمامه إلى هجرته والابتعاد عنه أيا كانت الطرق والوسائل.[2]

---

[1] أحمد المحمد هشام الريس،**الإعلام والهجرة غير الشرعية**،المؤتمر العلمي الرابع،كلية الحقوق، جامعة طنطا،ص11.

[2] فريجة لدمية، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير شرعية نموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص سياسة مقارنة، قسم العلوم الساسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010/2009،ص74.75.

### الأسباب الاجتماعية

تعد المشاكل الاجتماعية من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع بالفرد كالجماعة إلى الهجرة .فسياسات تقييد الحريات الفكرية في المجتمعات يخلف لدى الفرد ازدواجية في الشخصية وتراجع الآمال و الثقة في النفس مما يدفعه إلى ترك موطنه الأصلي،من جهة أخرى فغياب الجمعيات كالمنظمات غير الحكومية للترفيه داخل المجتمع تزيد من تفاقم هذه المشاكل النفسية على الفرد خاصة الذي لم يتحصل على تكوين جيد. [1]كما تتمثل الأسباب الاجتماعية فيما يلي:[2]

- ✓ الفشل في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر و المجاعة و البطالة و الأمراض.
- ✓ عدم التناسب بين الزيادة في التعليم العالي و فرص العمل المتاحة.
- ✓ تدني مستوى المعيشة و انعدام الخدمات الأساسية.
- ✓ صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهر المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفادى في إبراز مظاهر الغنى، التفكك الأسري و سوء العلاقات الاجتماعية .

من هنا نجد أن الأسباب الاجتماعية والنفسية لها دور هام في تحفيز الفرد على الإقدام على الهجرة بطريقة غير قانونية والتمسك بها.

### الأسباب السياسية

تعاني أغلبية الدول العربية من حالة عد الاستقرار السياسي ،و ضعف المشاركة السياسية ،وشيوع ظاهرة الفساد و إهدار الموارد،و تعدد الحروب الإقليمية ،فعدم الاستقرار الناجم من الحروب الأهلية أو الدينية أو السياسية يعتبر احد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير أمنة إلى أخرى أكثر أمنا ،وهو ما يطلق عليه الهجرة الاضطهادية أو اللجوء السياسي ،و تعتبر منطقة المغرب العربي نقطة عبور رئيسية للاجئين القادمين من إفريقيا و خاصة من منطقة البحيرات الكبرى ،ناهيك عن كون المنطقة مصدرا للاجئين و هذا نظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته.[3]

---

[1] عبد النور بلميمون ، **تحديات الهجرةجنوب شمال–اثر التحولات المالية للمهاجرين على الاقتصاد** ،رسالة دكتوراه في الاقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2015/2014،ص25.

[2] عائشة باشا، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**،رسالة ماجستير، في علوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خضر،بسكرة، 2014/2013،ص22.

[3] بوزقو عبلة،خذري سمية، **مرجع سبق ذكره**،ص22.

تعتبر الأسباب السياسية إحدى أهم أسباب الهجرات في وقتنا الحالي وهذا ما شهدناها في الفترات الأخيرة، حيث أن هناك هجرات كثيفة وهذا على الصعيد الفردي أو الصعيد الجماعي.

بالاظافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هناك عوامل أخرى محفزة للهجرة غير الشرعية وهي القرب الجغرافي ، وتأثير وسائل الإعلام ، فقد جعلت الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم السكان حتى الفقراء منهم يمتلكون الهوائيات المقعرة التي تمكنهم من تتبع آلاف القنوات في العالم، وتبرز لهم ما وصلت إليه الدول الأوروبية من تقدم وتحضر وتطور في جميع الأصعدة وخاصة في المجال المادي و الاجتماعي، وهذا ما جعلهم يعيشون في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

## المطلب الثاني: محددات الهجرة غير شرعية

الهجرة غير الشرعية لها العديد من المحددات التي تساعد على فهم وتحديد، طبيعتها وتتلخص هذه المحددات في خصائص الهجرة غير الشرعية وأنواعها وأشكالها.

### أولا: خصائص الهجرة غير الشرعية:

يمكن تصنيف الهجرة إلى عدة خصائص بعضها بحسب عامل إرادة الفرد وبعضها بحسب استمرارها، كما قد يكون بحسب مكان الانتقال أو بحسب شرعيتها وسنتعرض إلى شرح ذلك بالتفصيل كما يأتي:

الهجرة بحسب إرادة الفرد قد تكون هجرة اختيارية وهي عادة ما تتم بمبادرة فردية ذاتية، أي بحسب رغبة الفرد من الانتقال في الانتقال من وطنه الأم إلى مجتمع فيه فرص أفضل من تلك التي كان يعيشها في وطنه الأصلي.[1]

كما قد تكون الهجرة بحسب إرادة الفرد هجرة قسرية أو إجبارية حيث تعرف الهجرة القسرية بأنها إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها وفي ديارها على الانتقال إلى منطقة أخرى والحالات التي تتم فيها عمليات التهجير القسري تشمل إبعاد الأفراد والجماعات باستخدام شتى وسائل القمع والعنف والترويع و الإرهاب حتى يفرون من أوطانهم وهذا ما حدث للاجئين الفلسطينيين عندما قمعت القوات الصهيونية التي احتلت الأراضي الفلسطينية وقمعت أهلها ليتركوها ويرحلوا عنها، وهناك الهجرة المؤقتة وهي عكس الأولى حيث نجد في هذه الحالة أن الأفراد والجماعات يهاجرون إلى الدولة الجديدة بصورة مؤقتة حيث تكون إقامتهم في البلد المهاجر إليه بهدف تحسين الأوضاع المعيشية أو لأسباب سياسية ولكن هذا النوع يعود في نهاية المطاف إلى وطنه.[2]

---

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص25.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 ،ص38.

## ثانيا: أنواع الهجرة غير الشرعية

هناك نوعين أساسيين للهجرة غير الشرعية هما :الهجرة غير الشرعية المباشرة والهجرة غير الشرعية غير المباشرة، سنحاول في هذا المطلب شرحهما بإيجاز.

### الهجرة غير الشرعية المباشرة:

نقصد بها تلك الهجرة التي تتم بطريقة مباشرة بين دولتين فقط وهما :الدولة المنشأ أو الأصل والدولة المقصد، أي دون أن يمر المهاجرون السريون بالدولة العبور فيمكن أن نذكر مجموعة من الحالات التي يستعملها هؤلاء المهاجرين للوصول إلى دولة المقصد، قد يستعمل المهاجرون غير الشرعيون الحدود البرية ويدخلون البلد المقصد بطريقة غير قانونية سواء عن طريق استعمال الوثائق المزورة والدخول من المعابر القانونية على الحدود أو عن طريق التسلل عبر كامل الحدود مستعملين بذلك كافة الوسائل المتاحة لذلك[1].

### الهجرة غير الشرعية غير المباشرة

يقصد بها مجموعة المهاجرين السريين التي تنطلق من البلد المنشأ وتعبر بطريقة غير قانونية دولة العبور من أجل البقاء فيها لمدة معينة بهدف الوصول إلى الدولة المقصد بطريقة غير قانونية مستعملين لذلك مختلف الطرق البرية التي قد تعبر دولة أو مجموعة من الدول، إذاً هي عبارة عن عملية اختراق غير قانونية لحدود دولة أو العديد من دول العبور أي دخول غير قانوني بهدف دخول أخر غير شرعي للدولة المقصد.[2]

تتميز الهجرة غير المباشرة أو العابرة بما يلي[3]:

-هي عبارة عن دخول أو اختراق غير شرعي لحدود بلد العبور انطلاقا من البلد المنشأ، بهدف التخطيط والبحث عن سبل الدخول غير القانوني أو إقامة غير شرعية في بلد المقصد أي بمعنى أن تتم هذه الهجرة السرية بين أكثر من ثلاث بلدان.

-تتم بشكل فردي أو جماعي إماً إرادياً أو قصراً ضمن شبكات تهريب المهاجرين والتجارة بالبشر والتي توفر أطول مدة ممكنة من الإقامة غير القانونية في الدولة العبور أو الدولة المقصد.

---

[1] رؤوف منصوري ، **مرجع سبق ذكره**،24.

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص27.

[3] رؤوف **منصوري مرجع سبق** ذكره،ص25.

### ثالثا: أشكال الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية ذات أشكال متعددة ينتهجها المهاجرون غير الشرعيين من أجل الدخول إلى البلد الذي يقصدونه سوف نتطرق إلى أهم هذه الأشكال في النقاط التالية:

- **المهاجرون غير الشرعيون الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني:**

حالات الدخول غير القانوني متعددة فهناك الدخول عن طريق تزوير الوثائق، كجوازات السفر وبطاقات الهوية والوثائق الثبوتية ويتم هذا الأمر من المعابر الحدودية سواء البرية أو البحرية أو الجوية، وهناك الدخول غير القانوني الذي يتم عبر كل الحدود البرية والبحرية إذ يتجنب المهاجرون السريون معابر الحدود ونقاط التفتيش بطرق متعددة، مثل التسلل عبر الحدود البرية أو البحرية، إذ يعرف التسلل على أنه ":الدخول المستتر إلى حدود الدولة كما هو عليه الحال في الهجرة السرية والتي تدل على الدخول إلى أراضي الدولة خفية وعلى بعد من عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية و الاستفادة من موطن الخلل في عملية المراقبة و الضبط في نقاط التماس بين الدول كذلك هناك الدخول غير القانوني باستعمال القوارب ، حيث تنتشر هذه الطريقة في أغلب الدول التي تطل على البحر يدفع من خلالها المهاجرون السريون تكاليف الرحلة بأموال باهظة مع العلم بأن هذه الطريقة ليست مضمونة فقد يهلكون في المياه أو قد يقعون في أيدي خفر السواحل التي تعيدهم إلى بلداهم الأصلية.[1]

- **المهاجرون الذين ينتهكون قواعد الزيارة أو الإقامة[2]:**

يدخل هؤلاء المهاجرين إلى دولة المقصد بطريقة قانونية تتمثل في زيارة الأقارب مثلا، وغالبا ما يكون هذا محددا بمهلة أو بمدة معينة، أو يدخلونها مثلا :بحجّة متابعة الدراسة ولكن عندما تنتهي المدة المقررة، لا يقدم هؤلاء على تجديد رخص الإقامة، فمصطلح الهجرة السرّية يمكن أن ينطبق على هؤلاء الأفراد الّذين يدخلون الدولة المقصد بطريقة قانونية ولكن لا يجددون بطاقات إقامتهم لعدم توافر شروط التجديد مثلا، أو يكونوا ضحايا لشبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

- **المهاجرون الذين ينتهكون نظام اللجوء:**

يعرف اللاجئون كما يلي" :هم الأفراد أو مجموعات الأشخاص الّذين فروا من بلد المنشأ، نتيجة لخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب عنصرية أو دينية أو بسبب الجنسية أو بسبب الآراء السّياسية أو العضوية في مجموعة

---

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص28.

[2] رؤوف **منصوري مرجع سبق** ذكره،ص21.22.

اجتماعية معينة و الّذين لا يمكنهم العودة ولا يرغبون في العودة إلى بلدانهم، ويضاف إليهم اللاجئين لأسباب بيئية، أو اللاجئين بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فتستفيد هذه الفئة من عناية خاصة طبقا للاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين لسنة 1951 ؛ بحيث تنص المادة 31 منها على أن الدولة لا توقع عقوبات جزائية على اللاجئين الّذين يدخلون بصفة غير قانونية أو يقيمون بصفة غير قانونية ونظرا لتراجع فرص الهجرة القانونية فإنّ هذا الأمر يفتح فرصا للهجرة السرّية عن طريق استغلال اللّجوء كنظام تختفي فيه الهجرة السرّية، فقد يكون لاجئ سياسي وعندما يرفض طلبه، فيكون عبارة عن مهاجر سري ومقيم غير قانوني، أو كأن يخترق اللاجئ نظام اللّجوء ولا يحترم قوانين الهجرة في البلد الملجأ ويصبح بذلك مهاجرا سريا وغير شرعي.

### العمال المهاجرين غير الشرعيين:

يعبر عنها بممارسة الشخص لمهام وأعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموحة له فيها بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من قبل، كأن يكون قدومه لغايات السياحة أو الزيارة ولكنه يمارس أعمالاً منتجة،أي هي فئة تشتغل بطريقة غير قانونية خلال الإقامة القانونية المسموح بها.[1]

كما إنّ فرص العمل غير الشّرعية تشكّل إحدى الطرق الّتي تجذب المهاجرين السرّيين مقابل أجر زهيد، إذ تحفز هذه الفرص ظاهرة الهجرة السرّية بحيث ترفع من أعدادها، ما دامت هذه الفرص متوفرة في الضفة الأخرى التي يقصدها المهاجرين غير الشّرعيين فهي تساهم في إخفائهم عن أعين سلطات ذلك البلد طوال المدة الّتي يقضونها لكن رغم هذا يعاني هؤلاء المهاجرون من قرارات الطرد الجماعي عند اكتشافهم، كما يعانون من التّمييز العنصري، كما أنّ قرارات الطرد الجماعي هذه تتعارض مع أحكام المادة 22 فقرة 9 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان إذ تنص على عدم جواز طرد الأجانب الّذين دخلوا بطريقة شرعية أو غير شرعية.[2]

### ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين[3]

إنّ تعريف الاتجار بالأشخاص يعني" :تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التّهديد بالقوة أو باستعمالها أو بغير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة إست ضعاف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص للسيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال؛ ويشمل الاستغلال كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سبق ذكره** ،ص39.

[2] رؤوف **منصوري مرجع سبق ذكره**،ص20.

[3] المرجع نفسه،22.

سائر الاستغلال الجنس، أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء ، فهي تعدّ جريمة ضد حقوق الإنسان وهي قضية تمسّ الأمن الإنساني وليس قضايا أمن الدولة فحسب،أما تهريب المهاجرين" :فهو تدبير الدّخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين فيها، وذلك من الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، كما يقصد بتعبير الدّخول غير المشروع عبور الحدود الدّولية دون التّقيد بالشروط اللازمة لدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة، ويقصد بتعبير وثيقة السّفر أو الهويّة الانتحالية أي وثيقة سفر أو هوية، تكون قد زوّرت أو حورت ماديا من جانب أي شخص غير الشخص أو الجهاز المخول قانونا بإعداد أو إصدار وثيقة صفر أو هوية نيابة عن دولة ما، أو تكون قد صدت بطريقة غير سليمة أو حصل عليها بالتلفيق أو الإفساد أو الإكراه أو بأي طريقة غير مشروعة أخرى، أو استخدمها شخص غير صاحبها الأصلي أو الشّرعي.

## المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتطول الإطار النظري والمقاربات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة وهي:

### أولا:مدرسة كوبنهاغن

يشير الباحث "ادوارد مورتمير"عن دراسهللرؤية الأمنية الأوروبية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط، إلى انه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية، وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة الأوروبية هو أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي ،ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، وظهور مفهوم الأمن الشامل أو العالمي[1].

فهذا المفهوم الأخير يدل على توسيع مفهوم الأمن الذي تطرق له **باري بوزان**، إثر دخوله إلى معهد كوبنهاجن في 1988 كمدير أحد المشاريع البحثية للمعهد والمعنون ب" :السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي"، تلاه بعد ذلك التحاق **أولي ويفر** بالمدرسة واشتراكه مع بوزان وتأليف سلسلة من البحوث النظرية، فمن خلال عدة لقاءات طور هؤلاء المنظرون برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم والأطر الفكرية السائدة في

[1] أوسامة بوزيد، **مرجع سبق ذكره**،ص25.

الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة الأمن، قدم هؤلاء مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة، الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف باري بوزان، وهو ما يعرف ب" :الأمن المجتمعي "فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أولي ويفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف ب" :نظرية الأمننة".[1]

- الأمن المجتمعي:

كرد فعل عن الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن والدولة وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدولة .ففي بعض الأحيان قد لا تكون الدولة هي حامي المواطنين بالمعنى الهوبزي، بل قد تكون، على عكس ذلك هي مصدر التهديد .فكما يقول واين جونز" :الدولة ذات السيادة ...هي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، وهي جزء من المشكلة بدلا من حلها ."ونظرا للسياق التاريخي الذي ظهرت فيه المقاربة تزامنا مع اندلا ع موجات العنف في العديد من المناطق، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوربا وتصاعد حدة" المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها .كل ذلك أدى بعلماء كوبنهاجن إلى وضع "المجتمع" كموضوع مرجعا للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت، حسب رأيهم المصدر الأساسي للتهديد.[2]

وفي هذا الصدد يعتقد النقديون أن الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الأساسي للأمن وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وذلك بسبب تراجع قدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة إضافة إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة أو الغنية، هذه التدفقات التي تؤدي حسب هذه المدرسة إلى خلق توترات اجتماعية جديدة ونمط إنتاجي غير متوازن، مما يؤدي إلى تنامي الصدمات داخل الدول و المجتمعات لذا تتحول الدولة في نظر النقديين إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة.[3]

فالأمن المجتمعي حسب بوزان مرتبط بأمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية، الأمم، الثقافات و الإيديولوجيات وهو يعرفه بأنه" :الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات"، بمعنى أنه بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، دراسات إستراتيجية، العدد 169 أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2012 ص،25.

[2] المرجع نفسه ،ص26.

[3] أوسامة بوزيد، **مرجع سبق ذكره**،ص27.

أو الفعلية .وحسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة .وكما يقول بوزان" إن الجماعات مؤسسة حول الهوية ."وعليه، فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية، والذي تمثل الهجرة غير الشرعية أو غير المنظمة أو غير القانونية أحد أهم التهديدات لعنصر الهوية والتجانس المجتمعي في تصور الضفة الشمالية لحوض المتوسط[1].

و بإسقاط هذا المفهوم على الظاهرة المدروسة، فإن المؤشر الديمغرافي يعتبر من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث والموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا، وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة، فالتخوف الأوروبي ينبع من الاختلال في التوازن الديمغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في تلك الدول، بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين وما يعكسه هذا التباين من تزايد وانخفاض قوة العمل، أي زيادة نسب البطالة في الجنوب، وارتفاع الضغط الهجري في الشمال، فتصبح عوامل التهديد والصراع ذات الطبيعة" عبر الوطنية "تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية،كما تفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى للحفاظ على هويتها، حقوقها ومصالحها المختلفة، وهي مطالب تصعد من حدة التوتر والصراع داخل المجتمع الأوروبي وتعتبر الطبقات الاجتماعية غير الأوروبية و المغاربية خاصة الأكثر حركية، وبالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني.[2]

- نظرية الأمننة ونزع الأمننة [3]

إضافة إلى مفهوم الأمن المجتمعي، تعتبر **نظرية الامننة** من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاغة في الدراسات الأمنية، ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال المبكرة التي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني، التي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي للدراسات الأمنية بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل: باري بوزان ،ياب دي وايلد " وآخرون غيرهم، بالنسبة ل " أول وايفر " التوجه نحو تحديد

[1] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سبق ذكره**،ص27.
[2] أوسامة بوزيد، **مرجع سبق ذكره**،ص28.
[3] فايزة ختو،**مرجع سبق ذكره**،ص50.

" **المشكلة الأمنية** " يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الإطار المعرفي للامننة .وهذا نظرا لكون المشكلة الأمنية هي نفسها موضوع الامننة بمعنى أخر، هي القضية أو الشيء الذي سوف يعتبر كموضوع التهديد الفعلي أو المحتمل، تحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة وبالتحديد من طرف النخب او أصحاب السلطة وهذا من خلال الخطاب، أي أن قضية ما أو مشكلة معينة تعتبر كموضوع للتهديد عند إضفاء الطابع الأمني عليها من طرف من هم موجودين في دائرة السلطة.

ويقول وايفر انه بالرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة أو السلطة في تعريف المشكلة الأمنية وبالتالي حدوث الأمننة، إلا أن هذه الأخيرة لا تتم بدون تدخل " **المجتمع**" ، هذا الدور المحوري الذي يعطيه **وايفر** للمجتمع نابع من اعتبارين اثنين:

**اولا** :تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي ( مرجعية المجتمع بدلا من الدولة.)

**ثانيا** :تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على البنية الخطابية للفعل .فهو يعتبر " الآمن " كفعل خطابي وبالتالي الأمن هو " القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها، فهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية.

فالهدف الأساسي للامننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية أي أن القضية أو المشكلة المؤمنة تنتقل من مجال " **السياسة العادية** " إلى عالم " **سياسة الطوارئ** " أو الاستعجالات، حيث يمكن أن يبرر تجاوز لوائح وتعليمات الوضع العادي في صنع السياسة ، وفي هذا الصدد يقول باري بوزان" إن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من ،الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية".[1]

و ما يلاحظ في قضية أمننة الهجرة في شمال المتوسط، فبفضل الخطاب استطاعت النخب الأطلسية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويته، فربط بين الهجرة والأمن، حيث أصبحت الهجرة التي كانت من حقوق الفرد ومن مقتضى الحريات الأساسية مصدر تهديد للأمن[2].

هذا ما أكدته مدرسة كوبنهاجن بقولها أن البنية الخطابية لأي فعل أمن يحتاج إلى بناء ثلاث لبنات ضرورية وهي: التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع أي تهديد الهجرة،التي تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد الذي يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية.

---

[1] أوسامة بوزيد، **مرجع سبق ذكره**،47.

[2] فايزة ختو،**مرجع سبق ذكره**،ص52.

فمن خلال أمننة قضية الهجرة، قامت الدول الأوروبية بنقلها إلى السياسة العليا معتبرة إياها تهديدا لأمنه مستعملة في ذلك التدابير الاستثنائية والأمنية لمواجهتها والتي تريد إدخالها في الحوار الأطلسي.[1]

- **نظرية العولمة**

قد أجمعت هذه الدراسات على أثر العولمة على الهجرة وسياسات الهجرة وذلك من خلال صعوبة مراقبة الهجرة ومع التحول الذي عرفته الدولة الحديثة في ظل العولمة وتحت تأثير التحول في مفهوم السيادة فقد ظهرت فواعل جديدة تعتبر كجماعات ضغط تعمل على التأثير على الهجرة غير الشرعية وسياساتها.[2]

وحسب كاستلين 1998 فقد اعتبر أن الهجرة الدولية هي جزء مهم من العولمة وسمة خاصة بها، وإذا رحبت الحكومات واستجابت لحركة تنقل الأموال والسلع والأفكار، فلابد من أن تنفتح أمام حرية تنقل الأشخاص ومن منظقر العولمة المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية نجد كل من سيسال جاكوبسون قد اهتم بمفاهيم جديدة مثل الهجرة غير القومية والمواطنة العابرة للقوميات،وضمن المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة ينبثق التوجه بتبني التحرير الخالص للهجرة ويرتكز على مفهوم الحقوق الفردية أي بمعني محورها الفرد بغض النظر على الانتماء وأيضا يرتكز على أهمية أن تعمل الدولة على ضرورة عدم الفصل بين ما هو محلي أصلي وبين ما هو مهاجر ويميز هذا التوجه بين ثلاثة أنواع من سياسات الهجرة التي تنتجها الدولة وهي:

الهجرة القائمة على الحرية ترتكز على عدم مراقبة الحدود أما سياسة الهجرة القائمة على الطلب فهي تقوم على إقصاء الغير المدمجين ضمن البرنامج ,أما النوع الثالث التقييد دور الدولة المطبقة لهذه السياسة هو إبعاد الغير مرغوب فيهم من طبقات المهاجر[3].

---

[1] أوسامة بوزيد، **مرجع سبق ذكره**:ص31

[2] نجيب سوبعدي، **إدارة سياسة الهجرة وعلاقاتها بصناعة القرار المحلي**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،تخصص إدارة المحلية والإقليمية ،جامعة ورقلة ،2012،ص40.

[3] أوسامة بوزيد، **مرجع سبق ذكره**:ص35.

**ثانيا : مدرسة باريس**

مع بداية التسعينيات، كان البناء السياسي للأمن هو الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، حيث اعتبر تشكيل حقل أمني داخلي وأمننة الهجرة في أوروبا من أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية.

قدم هؤلاء الباحثين أجندة تركز على مهنيو الأمن، العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية، وباستثناء هايسمانس كان معظمهم يعمل في باريس مع "د يدي بيغو" و"ساجيو كاريرا" وينشرون في مجلة "ثقاقات وصراعات" ومن هنا دعوة أولي ويفر لها بمدرسة باريس.[1]

تقوم مقاربة مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاث طرق:

أولا :بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي، تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية"حسب مقاربة "ميشال فوكو" للأمن، وهذا باعتباره" تقنية الحكومة"Technique of Government".

ثانيا :بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات ألعاب القوة Power Games".

ثالثا :بدلا من التركيز على" أفعال الكلام"Speech Acts تؤكد على الممارسات، والسياقات التي تشجع أو تعيق إنتاج أشكال محددة من الحوكمة.

ففي عالم يهدده الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والاضطهاد والشغب السياسي، فإن قدرة التقنيات والإستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام، تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عمليا لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة.[2] بالنسبة لمدرسة باريس، هذه القضايا والمشكلات الأمنية تتراءى للباحث بوصفها أسئلة عالقة تحتاج إلى إجابات في ضوء البرنامج البحثي الملائم.[3]

وكما يرى هيسمانس؛ فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا سياسيا، اجتماعيا وثقافيا .أي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي، فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع ، فإن تعريف الموقف وطريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية، ويعد تعريف أحداث أو تطورات معينة

---

[1] فايزة ختو،**مرجع سبق ذكره**،ص57.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سبق ذكره**،ص32-33.

[3] فايزة ختو،**مرجع سبق ذكره**،ص58.

مثل الأخطار أو التهديدات أو المخاطر أمرا مهما بالنسبة إلى عملية وضع إطار عام لنطاق انعدام الأمن، علاوة على ذلك، أوجدت أحداث 11 سبتمبر تحولا في جدول أعمال الأمن العالمي، ليس بوضع الإرهاب على رأس قائمة الأولويات فحسب، بل من خلال جعل حركة الأفراد مسألة تحتل أولوية أمنية قصوى أيضا [1]، فقد فرضت هذه الأحداث خطابا مختلفا وجديدا حول الأمن ينادي بضرورة التنسيق ضد المخاطر عبر إستراتيجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء، فلقد كانت المناقشات حول إدارة الحدود محورا يترتب عليه استقطاب مفاهيم أفضل لممارسات السيطرة، وتحديدا ما هو على المحك الآن تحت مصطلح الأمن الذي أصبح يشير أساسا إلى ممارسات المراقبة.[2]

وعند إسقاط هذه الدراسة على العمل الذي أنجزناه والمتعلق بقضية الهجرة نلاحظ أن المسئولين بين ضفتي المتوسط اتفقوا على الاعتماد على متخصصين لمراقبة التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال سواء في الدول المصدرة أو المستقبلة، وهذا وفق تقنيات متطورة متزامنة مع تطور وسائل الاتصال والمعلومات وكذا تطور التكنولوجيا نتيجة العولمة ،فأوروبا وحفاظا على هويتها ومجتمعها واستقرارها ضد مخاطر التدفقات الهجرية قامت باجتماعات متعددة مع الحلف الأطلسي،هذا الأخير الذي اعتبر حوض المتوسط منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة، فالهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية ومختلف التهديدات الصادرة عن تلك المنطقة تعتبر هواجس أمنية كبرى بالنسبة لأوروبا وللحلف. ولهذا قامت الدول الأوروبية في سنة 1995 بإنشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط وهما "الأوروفور والأورومافور"، تقومان بالمراقبة الشاملة بتقنيات متطورة وهذا ما ساعد نوعا ما على التحكم في تدفقات الهجرة الآتية نحو الشمال،كذلك وحسب وثيقة" الإستراتيجية الأوروبية للأمن " التي اقترحها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية" خافيير سولانا "وتبناها المجلس الأوروبي في اجتماعه في ديسمبر2003 ،فان التهديدات الجديدة من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية،ملم يحتم اللجوء إلى جملة من الوسائل المختلطة كالعمل المخابراتي، واستخدام وسائل الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية إذا لزم الأمر.[3]

[1] فايزة ختو،**مرجع سبق ذكره**،ص59.60.

[2] أوسامة بوزيد، **مرجع سبق ذكره**:ص38.

[3] فايزة ختو،**مرجع سبق ذكره**،ص60.61.

**ثالثا : مدرسة التبعية**[1]

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة ومتطورة ودول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز .هذه النظرية تعتبر أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز.

و يعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين، وقد استطاع أ .بورتس عام 1981و ساسن عام 1988 تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة فأكثر.

هذا الاختراق بدأ مع المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية أنظمة هذه الدول وكذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي، ولزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط، كما تقوم باستغلال يدها العاملة .هذا الاختراق يحدث أيضا نتيجة مسار تحديث اقتصاديات دول المحيط بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي التي تحل محل الأنماط التقليدية، فبفضل هذه التطورات ينتقل المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي ا ليد عاملة تقبل العمل بأجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة[2].

خضعت هذه الرؤية للهجرة في بعدها الاقتصادي ,أما في البعد الاجتماعي فيرى"باري بوزان" انه الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسالة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين الغرب والجنوب وذلك عبر مسالة الهجرة غير الشرعية و التصادم بين الموجات الحضارية المنافسة.

إذ تعتبر الهجرة الآتية من الإطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي لتهديدها للهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الفردية غير أن الثقافات الأوربية الهجينة والمتعددة التي يعيشها الشعب وخاصة الشباب منهم تجعلهم يشعرون بالاغترّاب وسط مجتمعاتهم، حيث يجدون أنفسهم عاجزون عن الاندماج والتأقلم مع هذه التطورات

[1] أوسامة بوزيد، **مرجع سبق ذكره**:ص40.41.

[2] فايزة ختو،**مرجع سبق ذكره**،ص62.63.

التكنولوجية والثقافات المختلفة مما يولد لديهم رغبة تغير نمط العيش والتطلع إلى الأفضل و هذا ما يؤدي بهم إلى التفكير في سبل أخرى وهي ثلاثة[1]:

- إما التعايش مع هذه التغيرات دون مقاومة
- إما الهروب نهائيا من مجتمعاتهم ودولهم إلى دول أخرى.
- إما محاولة تغير هذه الأوضاع وبالتالي التمرد على الأنظمة و السياسات الدولية المتبعة،و في هذه الحالة يفضل الانسحاب الهروب من مجتمعاتهم وهي متجسدة الآن في الهجرات غير الشرعية.

[1] بوزقو عبلة،خذري سمية، **مرجع سبق ذكره**،ص27.28.

## خلاصة الفصل الأول

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة ،وقد تكون في أساسها قانونية و تتحول فيما بعد إلى غير شرعية ،و هو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية و تتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها هجرة سرية ،و تعني الاجتياز غيرَ القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التَّراب الوطنيٍ للدولة.

وهناك عوامل طرد كبيرة تدفع بالشخص إلى السعي للهجرة غير شرعية أهمها العوامل الاقتصادية ،نقص فرص العمل و العوامل الاجتماعية ،و عدم قدرة الشخص على تلبية حاجاته ،وعوامل سياسية والمتمثلة في فشل الحكومات في إعداد برنامج تنموية ناجعة بالإضافة إلى العوامل المحفزة الأخرى من تأثير الإعلام و القرب الجغرافي ،كما لعب الإغراء دورا كبيرا في هذه الظاهرة ،حيث من العوامل السابقة يرى الشخص الراغب في الهجرة و المهاجر أن الضفة الأخرى هي الجنة المنتظرة.

# الفصل الثاني: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر

## تمهيد

تشهد بلاد المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا ظاهرة لم يكن لمجتمعنا عهد بها، وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث لم تعد تقتصر فقط على الجزائريين الذين يطمحون للهجرة عن طريق منافذ العبور نحو الدول الأوروبية بل أصبحت تشمل المهاجرين الأفارقة الذين يدخلون الجزائر للعبور نحو أوروبا باعتبار الجزائر محطة رئيسية يسلكها المهاجرون غير الشرعيون للوصول إلى دول شمال المتوسط.

و قد اتسعت هذه الظاهرة في السنوات القليلة الماضية و ارتفع عدد المهاجرين السريين الذين تمكنوا من دخول الفضاء الأوروبي في رحلات بحرية بحثا عن فرص عيش أفضل.

كما أن للهجرة غير الشرعية انعكاسات سلبية على الأمن في الجزائر فهي تؤثر على مختلف مستوياته سواء الأفراد أو المجتمع أو الدولة، فهي تمثل تهديداً أمنياً نظراً لنتائجه وتداعياته الأمنية الخطيرة.

## المبحث الأول:واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تشكل تهديداً أمنياً لمعظم دول العالم، والجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول التي تفشت فيها هذه الظاهرة بشكل كبير هذا ما استوجب البحث في أسبابها وأنماط ومنافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين وكذا كيفية تهريبهم وذلك للإحاطة بالموضوع وتفسير الجوانب المتعددة للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

### المطلب الأول: أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر أصبحت تشكل خطراً أمنيا كبيرا ولفهم هذه الظاهرة لابد من تقصي أسباها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها ويمكن ذكر أهم الأسباب والعوامل فيما يلي:

**أولا : أسباب تاريخية وجغرافية**

إن العلاقات التاريخية التي تربط دول شمال إفريقيا بالدول الأوروبية هي علاقات ناتجة عن الفترة الاستعمارية التي ظلت دافعا مهما للهجرة نحو البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا التي تعتبر من أهم البلدان الاستعمارية في أوروبا ومن هنا يمكن إرجاع أسباب الهجرة إلى عوامل تاريخية تعود إلى فترة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر ،فقد شهدت هذه الفترة موجة كبيرة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بعدها في فترة السبعينات تطورت الهجرة لتصبح ضمن ما يعرف باليد العاملة الأجنبية، حيث أن الجزائريين كانوا يعملون في المناجم والموانئ لإعمار أوروبا فيما بعد أصبحت الهجرة مقننة وتخضع لشروط تعجيزية، هذا ما جعلها تتحول إلى الجانب غير الشرعي أي إلى الهجرة غير الشرعية للوصول إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط ،تزامن ذلك مع مرحلة غلق الحدود وسياسة محاربة الهجرة في أوروبا هذه السياسة التي كان لها أثر عكسي تمثل في تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية معقدة وبهذا الشكل انتقلت الهجرة من هجرة قانونية إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير القانونية[1].

هناك أيضاً أسباب جغرافية تساهم في الهجرة نحو الخارج إذ أن الموقع الجغرافي للجزائر و قربه من القارة الأوروبية جعل منه محفزاً أساسياً في هجرة الجزائريين إلى أوروبا بالإضافة إلى أن الجزائر تطل على البحر الأبيض المتوسط وتعتبر بوابة نحو دول الشمال المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً هذا ما أدى إلى ارتفاع نسب المهاجرين غير الشرعيين

[1]. بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص40.

خاصة المهاجرون الأفارقة الذين يدخلون إلى الأراضي الجزائرية لغرض العبور و الوصول إلى الدول الأوروبية لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.[1]

من هنا يتضح أن العامل الجغرافي يلعب دوراً مهماً في تفسير أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر فموقعها الاستراتيجي الهام جعل منها دولة عبور يقصدها العديد من المهاجرين غير الشرعيين هروباً من الأوضاع القاسية التي يعاونون منها وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الإفريقية التي تعاني من هذه المشاكل.

إن الأسباب التاريخية والجغرافية للهجرة تساعد على فهم حركية الهجرة غير الشرعية في الجزائر وعلى توضيح أسباب استمرار تدفقات الهجرة غير القانونية نحو الخارج باتجاه البلدان الأوروبية.

**ثانيا: أسباب اقتصادية**

يعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة و ظهور ذلك من خلال المكانة التي يتعرض الجانب الاقتصادي في تحليل الأسباب انطلاق لتدفقات البشرية خاصة ما يتعلق منها بمعدلات( البطالة )المرتفعة و وجود نسبة لا يستهان بها ممن يعيشون تحت( خطر الفقر )و تركز أهم التفسيرات الاقتصادية للهجرة( على ظاهرة انتقال العمالة )ورغبة المجموعات البشرية في تحسين مستويات معيشتها و يؤكد ذلك الخبير الاجتماعي الجزائري د/عبد الناصر حاجي" أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية "في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة نسبة البطالة العالية و سوء لحالة الثقافية و الاجتماعية للشباب ما أحرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي.[2]

إن البطالة تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية الذين لم يتحصلوا على عمل مما يجعل الكثير منهم يلجئون إلى الهجرة كسبيل لإيجاد العمل وتحقيق الاستقرار و الرفاهية، كما أن انعدام المستقبل المهني للشباب يجعل من الهجرة السبيل الوحيد للخروج من البطالة، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل الهجرة فالدول الأكثر عرضة لهجرة مواطنيها هي تلك التي ترتفع بها نسب البطالة[3].

---

[1] نور الهدي بسايح،سلطانة بوزيان،**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية،قسم العلوم السياسية،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،2016/2015،ص48.

[2] نور الهدي بسايح،سلطانة بوزيان،**مرجع سبق ذكره**،ص43.

[3] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص42.

يمكن الإشارة إلى الوضعية الاقتصادية المتدهورة، للجزائر التي أدت بها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي مما أدى إلى غلق المؤسسات الاقتصادية المفلسة وخصخصة مؤسسات عمومية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال، و بالتالي إلى الزيادة في معدلات البطالة.

**جدول رقم :(1)** يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2000-2009.[1]

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 20009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدلات البطالة % | 29.77 | 27.3 | 25 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 13.8 | 11.3 | 10.2 |

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول تبين بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة وهذا راجع إلى عاملين أساسيين هما ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والتسريح الكبير للعمال كما قلناً سابقاً نتيجة لخوصصة العديد من المؤسسات العمومية إن هذا الارتفاع في نسب البطالة يجعل من الهجرة في شكلها القانوني أو غير القانوني حلاً لمعظم الشباب الجزائري نشير أيضا إلى ظاهرة الفقر وتأثيرها على الهجرة لأن الزيادة في معدلات الفقر تدفع الناس إلى الانتقال بحثاً عن العمل حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر حوالي 10 % كما يشكل التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة و المستقبلة عاملاً مساهماً في أسباب الهجرة هذا التباين يرجع إلى وتيرة الاقتصادية في البلاد التي لازالت تعتمد على الريع والفلاحة وهما لا يضمنان الاستقرار في التنمية، إضافة إلى انخفاض الأجور وارتفاع مستويات المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تفاقم البطالة التي تدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية.[2]

**ثالثا:أسباب سياسية وأمنية**

تعد الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية و من الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة هي انعدام الديمقراطية والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة كل هذا يساهم في الاندفاع نحو الهجرة غير الشرعية فيما يتعلق بالجزائر فإن التحول الذي شهدته في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والاتجاه إلى التعددية الحزبية وما صاحب ذلك من أحداث

[1]. بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص42.

[2]محمد رمضان، "**الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعاده وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي**"،**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد2009 ، 43، ص10.

عنف وعمليات إرهابية في ما يعرف بالعشرية السوداء وارتباطه بالأزمة السياسية التي خلف ضحايا ومفقودين ومهجرين إضافة إلى الخسائر في الممتلكات كل ذلك ساهم بدرجة كبيرة في عملية الهجرة حيث أن عدم الشعور بالأمن والاستقرار زاد من معدلات الهجرة النازحة نحو الخارج هروباً من الإرهاب وبحثاً عن الأمن[1].

بالإضافة إلى هذه الأسباب يوجد عوامل محفزة تتضح أساساً من خلال ما يلي:

صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة وإبرازه لمظاهرة الغنى :السيارة الهدايا.....الخ وهكذا فإن من يحلم بالانتقال للهجرة إلى الضفة الشمالية يتوقع أنه سيحقق فيها أهدافه حتى وإن كان الوصول إليها بطرق غير شرعية.[2]

## المطلب الثاني: أشكال الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور

الهجرة غير شرعية في الجزائر تنقسم إلى نوعين الأول هو الهجرة السرية من الخارج إلى الداخل والثاني هو الهجرة السرية من الخارج إلى الداخل كما لها طرق ومنافذ عبور يسلكها المهاجرون للوصول إلى الدولة المستقبلة.

### أولا: أنماط الهجرة غير الشرعية[3]

1. هجرة سرية من الداخل إلى الخارج:

إن الجزائر كغيرها من الدول شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة خاصة مع سنوات العنف والإرهاب الذي مرت به الجزائر وهذا ما جعل الشباب يجازفون ويغامرون بحياتهم باتخاذهم قرار الهجرة نحو الخارج هروباً من الأوضاع الأمنية والاجتماعية المزرية في بلادهم، ولذلك سمي هذا النمط بالهجرة السرية من الداخل إلى الخارج أي أنها تخص أفراد ومواطني الدولة الجزائرية الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية نحو الخارج أو إلى بلدان أخرى.

2. هجرة سرية من الخارج إلى الداخل:

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي القريب من الدول الأوروبية أصبحت نقطة عبور ومقصد لأفواج من الأجانب المغاربة والأسيويون والعرب والأفارقة خصوصاً وأصبحت تحتضن أعداد كبيرة من المهاجرين يتسللون عبر الحدود الجزائرية

---

[1] سليمان الرياشي،صالح فيلالي و آخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999،ص184.

[2]. بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص43.

[3] الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**،مداخلة في ندوة علمية حول ":التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، "المملكة العربية السعودية :جامعة نايف للعلوم الأمنية، يوم 08 فبراير 2010 ،ص08.

ويدخلون إلى الجزائر للعبور إلى دول شمال البحر الأبيض المتوسط.

**ثانيا: منافذ وطرق العبور**

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي ويتميز بحدوده الشاسعة مع دول السراحل والصحراء كالنيجر ومالي، فـان الجزائر تعتبر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا وآسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا إضافة إلى كونها دول ة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين منها و إلى أوروبا، والهجرة السرية نحو أوروبا منتشرة في كامل القارة الإفريقية ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كثيرة ومن بينها الجزائر .

أماّ فيما يخص منافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يمكن أن نذكرها كالآتي:

أ. **الحدود البرية:**

إن أهم حافز للهجرة غير الشرعية في الجزائر هو شساعة حدودها البرية الممتدة على7 ، 011كلم و وقوعها بين 07 دول إفريقية وبمساحة تقدر ب 2.381.741 كلم 2 تمثل عاملاً رئيسياً في عبور المهاجرين غير الشرعيين بها مع العلم أن الحدود الجزائرية مع النيجر هي 1300 كلم ومع المالي هي 1280 كلم، ليبيا 1250 كلم و 1200 كلم من السواحل هذا ما يساهم في تصعيب مراقبة الحدود، وتشجيع المهاجرين غير الشرعيين على العبور.[1]

و ما زاد في تفاقم هذه الظاهرة بداية من عام 1990 هو تدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية و أسيوية بهدف الالتحاق بأوربا عن طريق إسبانيا مرورا بالمملكة المغربية و بأقل حدة ايطاليا عن طريق ليبيا في سنوات تدهور المستوى الأمني و انشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب وأعمال العنف.[2]

ب. **الحدود البحرية**

بالنظر إلى شريط الحدودي البحري الجزائري و المقدر ب 1200 كلم فإن المهاجرين غير شرعيين عبر البحر يستعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه في الوسط ألمينائي أو اللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإبحار و الانتقال أو الركوب عن طريق التسلق بالحبال إلى البواخر الراسية و الاختباء بداخلها و الهجرة غير شرعية عبر البحر هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية و هذا لقصر المسافة و مدة السفر.[3]

---

[1]. الأخضر عمر الدهيمي،**مرجع سبق ذكره**،ص9.

[2]نور الهدي بسايح،سلطانة بوزيان،**مرجع سبق ذكره**،ص53.

[3]نور الهدي بسايح،سلطانة بوزيان،**مرجع سبق ذكره**،ص55.

فشساعة المحيط ألميناني و قلة وجود أجهزة متطورة( وسائل الإنذار والكميرات )سهلت للمهاجرين غير شرعيين التسلل إلى الميناء خاصة منهم القاطنون على السواحل لمعرفتهم الخبيرة للموقع بما فيه من منافذ للتسلل و الإفلات من الرقابة.

### ج. الحدود الجوية

الهجرة السرية عبر الحدود الجوية قليلة جداً إن لم تكن منعدمة حيث أن الحل الوحيد هو تزوير الوثائق للدخول إلى يمكن القول بأن الموقع الاستراتيجي للجزائر وتوسطها لدول المغرب العربي وشساعة حدودها مع دول الساحل والصحراء الإفريقية مكنها من احتلال مركز هام حيث تعتبر من بين أهم الدول التي يعبر المهاجرون غير الشرعيون منها إلى الدول الغربية إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين ونقصد بذلك مواطنيها، إن المطارات إن عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جداً خاصة تطور الوسائل التكنولوجية التي تكشف الوثائق المزورة.[1]

إن التطورات التي حدث في الساحة الدولة في السنوات الأخيرة وما حدث في إفريقيا خاصة من صراعات وفقر وكوارث طبيعية جعل نسب الهجرة غير الشرعية تتزايد بشكل مستمر وتحولت الجزائر إلى بلد عبور نحو القارة الأوروبية.

### ثالثا: طرق العبور

فيما يخص الطرق التي يستعملها المهاجرون غير الشرعيون لضمان إفلاتهم من الرقابة ونجاحهم في مهمتهم فتتمثل أساساً في مراقبة وترصد الباخرات أثناء رسوها في الموانئ لمعرفة لحظة إبحارها والركوب فيها، فضلاً عن التسلل في الأوقات التي تغيب فيها الأعين مثل الصباح الباكر أو أخر الليل.

رغم الحوادث التي تقع من حين لأخر للمهاجرين غير الشرعيين كوفاتهم بالجوع أو العطش أو في عرض البحر أو حتى اكتشافهم من طرف طاقم السفينة، إلاَّ أن هذا لا يمنعهم من المحاولة بغرض الوصول إلى الدول المقصد، إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية حافظت على و تيرتها السريعة حيث بينت الإحصائيات لدى مصالح ميناء وهران أن شرطة الحدود تمكنت خلال الفترة الممتدة بين بداية جانفي إلى نهاية أكتوبر 2008 من توفيق 300 شاب

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص52.

متلبسين في محاولات التسلل إلى سفن أجنبية كانت مستعدة للإقلاع أو في مناطق ممنوعة الدخول على الغرباء تحسباً للتسلل أثناء سكون الحركة الأمنية والعمالية.[1]

كما بينت التحقيقات التي يجريها الدرك الوطني مع المهاجرين غير الشرعيين قبل إحالتهم للجهات القضائية بأن هناك تواطئ مع عمال السفن الذين يستعملون مهمة الهجرة ويساعدون المهاجرين السريين بِدلهم على الأماكن التي يختفون فيها مقابل مبالغ مالية مرتفعة.

إن طرق العبور تتعدد بتعدد الوسائل والتقنيات التي يستعملها المهاجرون السريون وتختلف باختلاف المنافذ التي يسلكونها فإن كان المنفذ برياً فذلك يعتمد على عصابات وشبكات تهريب تسهل عملية الهجرة السرية وكذلك إذا كان المنفذ بحرياً فهم يعتمدون على أشخاص يمتلكون الخبرة لإيصالهم إلى دول المقصد وإن كان المنفذ جوياً وهذا النوع قليل جداً فهم يعتمدون على عصابات التزوير للحصول على تأشيرة الدخول لتلك الدول.

## المطلب الثالث:تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

إن تهريب المهاجرين السريين له علاقة بالهجرة غير الشرعية ويؤثر على الطرق المستعملة للهجرة من الجزائر، يمكن الإشارة إلى أن الجزائر ليست قريبة من إسبانيا حيث أن أقرب نقطة هي مدينة الغزوات التي تبعد بحوالي 195 كلم وليست قريبة جدا من فرنسا أو إيطاليا، ولكن الموقع الجغرافي لكونها مطلة على البحر الأبيض المتوسط جعل من المهاجرين السريين يتجهون إليها للوصول إلى الدول الأوروبية[2].

تعتبر شواطئ ولاية مستغانم محطة رئيسية التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيون نحو أوروبا وبالتحديد نحو إسبانيا، غير أنه إبتدءاً من 2007 أصبحت إيطاليا وبالضبط سردينيا محل اهتمام بالنسبة للمهربين والمهاجرين على حد سواء وعلى أساس ذلك تحولت شواطئ سيدي سالم في عنابة إلى نقطة انطلاق للمهاجرين السريين الراغبين في الوصول إلى أحد الدول الأوروبية،كما ينبغي الإشارة إلى أن كثافة المهاجرين المتواجدين ببعض المناطق الجنوبية وعلى الخصوص بولاية تمنراست بحكم قربها للنيجر و أدرار التي لها حدود مع مالي و إليزي القريبة من ليبيا أصبحت تعرف ديناميكية كبيرة في مجال نقل المهاجرين تمهيداً لدخولهم إلى المغرب أو تونس وهناك عصابات متخصصة في إيوائهم وتشغيلهم في البناء على سبيل المثال هذه العصابات تقوم بأنشطة تدخل ضمن الإطار العام للتهريب.[3] و يلاحظ أنه في غالب الأمر لا يكون هناك علاقة بين المهرب والمهاجر غير الشرعي إلاَّ بعد اقتناع

---

[1] فتيحة كركوش، "**الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية إجتماعية** "**مجلة دراسات نفسية**، جامعة سعد دحلب، البليدة، عدد 04، جوان2010 ، ص47

[2] مهدي مبروك،**الهجرة السرية بالمغرب العربي :الشباب ،الشبكات،وثقافة الهروب** ،مجلة المغرب الموحد،عدد04،2010،ص8.

[3] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص.47.

هذا الأخيرة بالفكرة تأثراً بأصدقائه، كما أن هذه العلاقة تستمر إلى غاية نهاية الرحلة إذ تكون بدايتها في أحد مراكز التجمعات الشعبية عن طريق لقاءات يتم فيها الحديث عن الأمور الأساسية للرحلة وهي[1]:

.- السعر الذي يدفعه المهاجر السري لنقله للضفة الأخرى ويتراوح متوسطه ما بين 05 ملايين إلى07 ملايين دج لكنه يتغير بحسب الظروف وكذا بحسب عصابات التهريب.

-وسيلة النقل التي تتمثل في قوارب قديمة ولذلك فهي لا تتوافر على أدنى الشروط الأمنية للسفر كما لا تستطيع مقاومة التغيرات الجوية التي يمكن أن تطرأ، وهذا ما يفسر اهتمام المهاجرين والمهربين على حد سواء بنشرات الطقس والأحوال الجوية كما يفسر أيضا ارتفاع نسب الإقبال على الهجرة في فصلي الربيع والصيف،نظراً لكونهما فصلين مستقرين نسبيا من حيث أحوال الطقس.

-الشاحنات والسيارات ذات الدفع الرباعي التي يكثر استخدامها لإدخال المهاجرين إلى الجزائر عبر الصحراء.

- الأجهزة التي يتم توفيرها مثل :جهاز تحديد المواقع أو الاتجاهات الذي يساعد المهاجرين على تحديد وجهتها).

أماً عن كيفية القيام بالرحلة فهي تنطلق من أحد المناطق الساحلية المعزولة والتي لا تشد انتباه أجهزة الأمن حيث يترك المهرب لكل مجموعة من المهاجرين في قارب يحتوي على محرك وكمية معينة من الوقود ثم يقدم لهم مجموعة من النصائح في حال اعترضت سبيلهم القوات البحرية الجزائرية أو السلطات التابعة للدولة المقصد.

الملاحظة أنه أغلب حالات التهريب في الجزائر تكون من طرف شبكات بسيطة غير منظمة و لا مهيكلة وفقاً للبناء والتنظيم الذي تعرفه عصابات الإجرام المنظم وهذا ما يجعلهم يحاولون تقليل علاقاتهم مع المهاجرين حتى يبقو بعيدين عن الشكوك حتى في حال القبض على المهاجر السري فإنه لا يستطيع التبليغ عن المهربين لأنهم لا يعرفونهم كما أنهم لا يرافقونهم ولا يقدمون لهم خدمات ما بعد الوصول إلى دولة المقصد ولا يضمنون حتى نجاح الرحلة مما يجعل الأموال التي دفعت غير قابلة للتعويض حتى وإن فشلت الرحلة وعادوا إلى بلدهم.

بالرغم من كل هذا إلاَّ أنه يمكن الحديث عن وجود بعض التغيرات أو التطويرات التي عرفتها شبكات التهريب، مما جعلها تكسب صفة التنظيم بصفة تدريجية خاصة من خلال قدرتها على المناورة وتضليل أجهزة الأمن وكذا تغيير مكان نشاطها وارتباطها بشبكات دولية مختصة في تهريب المهاجرين السريين خصوصاً في تونس وليبيا.

[1] محمد غربي،" **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** :الجزائر نموذجا، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد2012 ، 08، ص54.

## المبحث الثاني:الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الأوروبية

إن أوروبا باعتبارها مقصداً للمهاجرين غير الشرعيين الذين يتوافدون إليها من جميع بلدان العالم وخاصة من الجزائر باعتبارها بلد عبور من هذا المنطلق كان لابد من دراسة الهجرة في إطار العلاقات الجزائرية والأوروبية وتأثيرها على مسار العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية.

### المطلب الأول:الهجرة غير الشرعية في أوروبا

لقد ظلت أوروبا محوراً أساسياً للهجرة نظراً لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم مما جعلها مقصداً للمهاجرين باختلاف أنواعهم وقد مرت الهجرة نحو أوروبا بثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة تشجيع الهجرة، مرحلة وقف الهجرة وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم، مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

#### أولا: مرحلة تشجيع الهجرة غير الشرعية

تعود هجرة دول المغرب العربي الثلاث (تونس،الجزائر،المغرب) إلى دول غرب أوربا إلى عصر الاستعمال الفرنسي لشمال إفريقيا، فقد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي للدول الثلاث موجات للهجرة خاصة من الجزائر إلى فرنسا، وكانت أكبر هذه الموجات قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى وتذكر بعض الدراسات التاريخية أن شمال إفريقيا أمد الدولة الفرنسية بحوالي 185 ألف جندي و150 ألف عامل في الحرب العالمية الأولى،كان معظمهم من الجزائريين ،وبنهاية الحرب عاد معظم العاملين إلى بلادهم ولم يبق سوى حوالي عشرة آلاف عامل من دول شمال الإفريقي مقيمين في فرنسا، ولكن هذا العدد تزايد إلى حوالي 120 ألف عامل مع منتصف العشرينيات، نظرا لتزايد الطلب على العمالة في الوقت الذي تدهورت فيه الأحوال الاقتصادية للجزائر، نتيجة السياسات الاستعمارية الفرنسية التي شملت مصادرة الأراضي واتخاذ إجراءات عقابية ضد المناطق التي ينشط فيها قادة الاستقلال.[1]

كما شهدت فترة السبعينات تزايد كبيرا في أعداد المهاجرين وتغيرت النظرة الإيجابية للمهاجرين إلى نظرة عنصرية من المواطنين المحليين ثم من سلطات الدول الأوروبية حيث أصدرت الدول الأوروبية قرارات بعدم استقبال عمالة مهاجرة جديدة وهذا ما أثر على الدول المرسلة للعمالة ومن بينها الجزائر، كما تميزت هذه المرحلة بتحول العديد من البلدان الأوروبية من بلدان مصدرة إلى بلدان مستقبلة للهجرة مثل إيطاليا التي كانت تمول الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية ،بالمهاجرين فتحولت إلى دولة مستقبلة للأعداد القادمة من دول الشمال الإفريقي كالمغرب والجزائر حيث وصل عدد الجزائريين في فرنسا سنة 1980 إلى أكثر من 808176 وهو ما يفوق

[1] حمزة قدة،**معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**،رسالة ماجستير في الاتصال والتنمية المستدامة للمؤسسات،جامعة باجي مختار،عنابة،2011/2010.ص104

النسبة الإجمالية للسكان في كثير من الدول والجزائر تأتي في المرتبة الثانية مغاربياً وهذا ما أجبر أوروبا على غلق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين.[1]

**ثانيا : مرحلة وقف الهجرة**[2]

كما قلنا أن فترة السبعينات تغيرت فيها النظرة إلى الهجرة فأصبح ينظر إليها على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة، ومنه كان الاتجاه نحو سياسة غلق الحدود أمام الهجرة ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل وصلت عدواها إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف موقف المتفرج إزاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول المستقبلة فقامت هي كذلك بمراجعة سياساتها الخاصة بالهجرة حيث أصبحت الدول الأوروبية تمنع الهجرة أو تعتمد على وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى أو تعتمد على سياسة الهجرة الانتقائية بينما أصبح أهم مشكل يعاني منه المهاجرون هو العنصرية والتمييز نظراً لتركز المهاجرين في مناطق معينة وبأعداد كبيرة مثل :مرسيليا وليون في فرنسا وكذا إلى البطالة التي ارتفعت بنسبة جد مقلقة فبلغت أكثر من 50.82 مليون عاطل عن العمل في السوق الأوروبية المشتركة سنة1978بذلك بدأت أغلب الدول الأوروبية في طرد المهاجرين واستبدال الطاقات العمالية بالمواطنين المحليين.

إن التوجه الأوروبي نحو وقف عملية الهجرة تأكد بعدما تم التوقيع على اتفاقية تستغن التي تم بموجبها فتح الحدود الداخلية وغلق الحدود الخارجية أي بمعنى أن هذه السياسة كانت تمهيداً للسير نحو سياسة تعاونية لتشجيع الهجرة فيما بين الدول الأوروبية في مقابل غلق الحدود في وجه الهجرة الخارجية بتنسيق الجهود في مراقبة الحدود وإعادة المهاجرين غير المرغوب فيهم إلى بلدانهم.

**ثالثا: مرحلة الهجرة غير الشرعية**

إنَّ سياسة غلق الحدود كان لها أثر عكسي حيث إلى تشجيع الهجرة السرية والدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة أو بإجراءات جد معقدة، وهكذا فإن أوروبا انتقلت إلى سياسة منع الهجرة وتقنينها في ظل بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعد أكثر تعقيداً وصعوبة وباتت تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها إلى مشكلة عالمية.

إن الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا أصبحت في تزايد مستمر خاصة المهاجرون الذين يأتون من بلدان إفريقية متخذين من دول الشمال الإفريقية معابر للوصول إلى أوروبا، إن هذا النمط من الهجرة أصبح يشكل خطراً أمنياً

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص50.51

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص.51.52.

على الدول الأوروبية وهذا ما جعل هذه المشكلة تشكل أبرز الأولويات لمعظم سياسات الدول الأوروبية ، حيث أصبح هناك خلط متعمد لقضايا الهجرة والإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 وأدى ذلك إلى تعديلات مؤسسية وتشريعية أثرت على تيارات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما أدى إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

## المطلب الثاني: الهجرة الإفريقية نحو أوروبا :الجزائر كبلد عبور

إن الموقع الجغرافي للجزائر وقربها من الدول الأوروبية جعل منها بلد عبور، يقصد المهاجرون غير الشرعيون الأفارقة للوصول إلى الدول الأوروبية بحيث ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومن الساحل الإفريقي تحديداً وتشير الإحصائيات إلى أن عددهم يقارب 24000 مهاجر يتمركز أغلبهم في ولايات الجنوب الجزائري خاصة في تمنراست التي تضم 9722 من المهاجرين ثم في الغرب والوسط في حين تقل أعدادهم في الشرق.[1]

- الجدول رقم2: يوضح نسبة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر.[2]

| المكان | الأعداد | النسب المئوية % |
|---|---|---|
| **الوسط** | 2500 | %11.63 |
| **الغرب** | 4100 | % 19.07 |
| **الجنوب** | 13900 | % 64.65 |
| **الشرق** | 1000 | % 04.65 |
| **المجموع** | 21500 | %100 |

[1] سمير قط، **الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل الصحراء نحو وعبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية**،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول :المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر :جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 24 و25 نوفمبر 2013،ص05.

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص53.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة كبيرة من المهاجرين الأفارقة يفضلون الاستقرار في المدن الجنوبية من الوطن لاسيما تمنراست ، وذلك يعود إلى القرب الجغرافي وتشابه التركيبة الاجتماعية ونمط المعيشة الخاص بالمهاجرين من طوارق مالي ونيجر وقد يعود السبب كذلك لتشابه لون البشرة لهؤلاء مع سكان الجنوب أين يصعب تمييزهم وبالتالي القبض عليهم وترحيلهم،حيث أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين قادمون من دول الساحل القريبة لاسيما مالي والنيجر.

– جدول رقم 3: يوضح نسبة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة المتواجدين في الجزائر حسب الجنسيات.[1]

| الجنسية | العدد | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| **نيجر** | 11200 | % 52.1 |
| **مالي** | 2186 | % 10.2 |
| **كاميرون** | 1347 | % 6.3 |
| **غانا** | 1324 | % 6.2 |
| **نيجيريا** | 1266 | % 5.9 |
| **بنين** | 938 | % 4.4 |
| **كونغو** | 778 | % 3.6 |
| **ليبيريا** | 641 | % 3.0 |
| **ساحل العاج** | 388 | % 1.8 |

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من المهاجرين هي من النيجر وبنسبة أقل مالي وهذا راجع لتعرض هذين البلدين لأزمات خطيرة ما جعل أعداد كبيرة من المهاجرين تفر من بلدانهم الأصلية للبحث عن نمط عيش أفضل في البلدات الأوروبية.

أما فيما يخص اعتبار الجزائر كبلد عبور فإن الإحصائيات تشير إلى أن المهاجرين بشكل غير منتظم من إفريقيا و دول الساحل يعتبرون الجزائر منطقة عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط وتقدر الإحصائيات بان حوالي 24000 مهاجر من إفريقيا يصلون أوروبا سنويا وتمر رحلتهم الشاقة والمحفوفة بالمخاطر بعدة مراحل يقيمون بداية

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص54.

في مدن محلية أثناء الرحلة وذلك من أجل العمل وتحصيل بعض الأموال الكافية لمواصلة الرحلة، والمناطق المفضلة لهم هي الكاميرون ونيجيريا، ليبيا، الجزائر و عند وصولهم إلى مدينة أغاديز بالنيجر يتخذون سبيلين بعضهم يأخذ طريق الواحات في الشمال الشرقي لليبيا في حين تكون وجهة البعض الأخر إلى مدينة تمنراست الشاسعة خاصة منطقة تيتراواتين ومن ثمة يتجهون إلى المناطق الداخلية الساحلية للجزائر و آخرون يواصلون طريقهم إلى المملكة المغربية ومنها إلى إسبانيا وبعضهم يفضلون السواحل الشمالية والشرقية للجزائر للهجرة نحو صقلية الإيطالية.[1]

[1] سمير قط، **مرجع سبق ذكره**،ص08.

- خريطة رقم1 توضح مسار المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة الصحراء الكبرى نحوى أوروبا

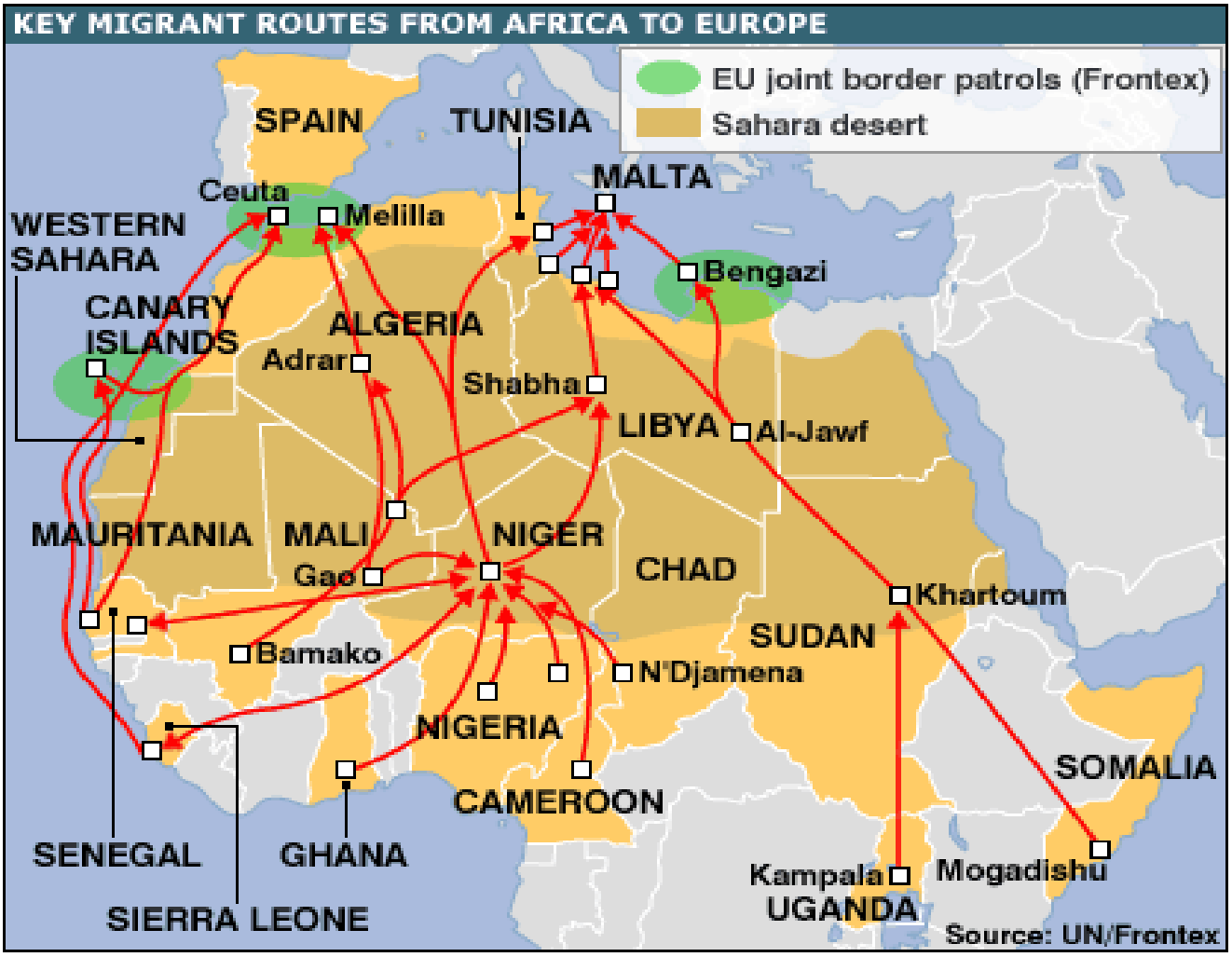


المصدر:

*http://newsing.bbc. co. UK media/images/4245300/gif/*42453786 mapafricamigration416x 355 gif: Retrieved on 10- 09-*2015.*

وقد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة من الخبراء بخلية علم الإجرام بقيادة الدرك الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الصحراء الكبرى أنه تم إحصاء 30 ألف مهاجر غير شرعي خلال الفترة بين2001 وإلى غاية جانفي2007 .و حسب دراسات بيانية تضمنها هذا التقرير فإن أعلى نسبة للهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي كانت سنة 2005 بعدد فاق 6600 مهاجر غير شرعي.

وتشير تقارير أخرى للدرك الوطني أن مجموع المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين خلال عام 2008 بلغ 7838 مهاجر أغلبهم أفارقة، من ناحية أخرى فإن الشرطة قدمت إحصائيات بخصوص ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعبرت هي الأخرى عن تفاقمها من خلال الأرقام المحصاة حيث تم ترحيل أزيد من 8380 مهاجر قانوني في سنة2008 .[1]

كما كشف تقرير رسمي أن مصالح ا لأمن أوقفت أكثر من ثلاث مئة شخص م نذ جنسيات أجنبية مختلفة بتهمة الإقامة غير القانونية والهجرة غير الشرعية في الجزائ ر فيما تم طرد أكثر من خمسة آ لاف شخص من الجزائر نحو دولهم الإفريقية خلا ل سن ة 2010 ، كما ذكر تقرير للمديرية العامة ل لأمن الوطني أن مصالح الشرطة أوقفت 370 شخص ينتمون إلى جنسيات أجنبية مختلفة في مختلف الولايات كانوا قد وصلوا إلى التراب الجزائري بطريقة غير قانونية أو انتهت مدة إقامتهم القانونية دون أن يغادروا الب لاد، وقد تمت إح الة هؤلاء الموقوفين إلى العدالة للبت في وضعيتهم .وتؤكد إحصائيات نشرت على موقع المديرية العامة للأمن الوطني على ا لانترنيت أن السلطات العمومية أبعدت 5232 شخص أجنبي من الجزائر بسبب الهجرة السرية والإقامة غير القانونية أو لانقضاء م دة التأشيرة خلال سن ة 2010 .[2]

يتضح مما سبق بأن المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة يتخذون الجزائر كبلد عبور نحو أوروبا وهذا ما جعل العلاقات الجزائرية الأوروبية تركز على هذه الظاهرة، باعتبارها مشكلة مشتركة ينبغي تظافر الجهود لإيجاد حلول لها.

## المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية

الهجرة غير الشرعية تعتبر ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها ته ديد أمن واستقرار ا لمتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء أماَّ فيما يخص تأثير الهجرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية ففي السياق التاريخي لهذا التأثير الكل لاحظ كيف تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية على وجه التحديد بعد تعرض حوالي أربع آلاف

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص55.56.

[2] رشيد ساعد،**مرجع سبق ذكره**،ص81.

مهاجر جزائري لمعاملات الإنسانية من طرف الشرطة الفرنسية، حيث كان موقف الجزائر قوي من خلال الاحتجاج والإعلان عن وقف الهجرة نحو فرنسا.

كما عادت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى التأثر بشكل سلبي نتيجة الأعمال العنصرية وحملة الاعتقالات التي تعرض لها جزائريون مقيمون بفرنسا وهو الأمر الذي أدى ردة فعل من الطريق الجزائري من خلال إيقاف الهجرة بجميع أشكالها،هذا التأثير في العلاقات لازال مستمراً إلى يومنا هذا ففي التسعينات زاد تأثير الهجرة على العلاقات وهذا من خلال ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة وامتداد نشاطها داخل الأقطار الأوروبية ومن جهة أخرى صعود الحركات اليمنية المتطرفة المعادية للأجانب والجالية العربية المسلمة، بحيث أصبح هناك ربط وثيق للهجرة والإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من تفجيرات إرهابية في لندن 2005 وأعمال شغب للمهاجرين المهمشين في الضواحي الفرنسية في 7 أكتوبر من نفس السنة هذه الأحداث نبهت الدول الأوروبية إلى خطورة ملف المهاجرين فيما يخص قضايا الأمن والحريات وحقوق الإنسان واللجوء السياسي، ومشكلات الفقر والبطالة وتحديات الاستيعاب و الاندماج وكذا التطرف والإرهاب والإسلام السياسي وتأثير كل هذا على العلاقات الأوروبية الخارجية خاصة مع الدول المصدرة للمهاجرين[1].

إن للهجرة غير الشرعية تأثيرات كبيرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية بحيث ترى دول الاتحاد الأوروبي بأن المهاجرين من الضفة الجنوبية بصفة عامة يولدون شبح البطالة فالعاطلون عن العمل في أوروبا يبلغون حوالي 18 مليون نسمة وربما أكثر ،كما أن المهاجرين ينافسون مواطني الاتحاد الأوروبي على سوق العمل التي أصبحت تضيق تدريجياً وهذا ما يؤدي إلى ظهور الفساد والجريمة،إضافة إلى تخوف الاتحاد الأوروبي من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذي يؤثر على التركيبة السكانية وعلى الهوية الوطنية للدول الأوروبية –وما يلاحظ هو استغلال القوى اليمينية المتطرفة في البلدان الأوروبية لهذه الظاهرة وتعد كل من ألمانيا وفرنسا مسرحاً رئيسياً ففي ألمانيا يوجد 63 %من حوالي 65000 شخص يعتنقون أفكار متطرفة يمينية معادية للمهاجرين، كما وضعت الجبهة الوطنية الفرنسية قضية إعادة المهاجرين المغاربة إلى بلدانهم ضمن برنامجها السياسي كقضية أساسية،و إن هذا التخوف من المهاجرين واعتبارهم تهديداً أمنيا للدول الأوروبية أثر سلباً على العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية لكونها

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص56.57.

تمثل إحدى الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين سواءً مهاجرين جزائريين أو أفارقة، إن تزايد معدل الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا عن طريق الجزائر فرض على الجزائر تكثيف جهودها للحد من ظاهرة الهجرة.[1]

كما أصدرت وزارة الداخلية الإسبانية تقريراً بالتعاون مع الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود في سنة2010 حول الهجرة غير الشرعية هذا التقرير وضع الجزائر على رأس قائمة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى مختلف السواحل الإسبانية وبالخصوص مدينتي غرناطة و ألميريا القريبين من السواحل الغربية الجزائرية وخلص التقرير إلى أن تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو اسبانيا الذين يأتون من الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى النشاط القوي لعصابات الاتجار بالبشر التي تشتغل بين الجزائر واسبانيا وهذا ما يبين محاولة تحميل الجزائر مسؤولية التهاون في محاربة الهجرة السرية.[2]

إذن الهجرة غير الشرعية صارت تمثل أحد العوامل المؤثرة بصفة مباشرة على العلاقات بين الدول الأوروبية والجزائر من خلال تأكيد الدول الأوروبية على مسؤولية الدول المتوسطية والتي من بينها دولة الجزائر في مراقبة الهجرة السرية ومنع وصولها إلى حدود الاتحاد الأوروبي.

كما أنَ التركيز على الجزائر باعتبارها مسؤولة عن الإخفاق في الإدارة المحكمة لملف الهجرة غير الشرعية يعد غير منطقي ذلك لأن الجزائر لا يمكنها مجابهة هذه الظاهرة المعقدة بمفردها لأنها ظاهرة تخص الجانبين الجانب الأوروبي والجانب الجزائري لهذا وجب التعاون فيما بين الطرفين للحد من الهجرة غير الشرعية والتقليل من مخاطرها.

## المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري وسبل مكافحتها

الهجرة غير الشرعية لها أثار وانعكاسات على أمن الأفراد والمجتمع وعلى أمن الدولة ككل هذه الانعكاسات تؤثر سلباً على الدول بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة ويمكن أن نذكر هذه الآثار والانعكاسات فيما يلي:

### المطلب الأول: أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني

#### أولا: أثرها على أمن الأفراد

تعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات التي لها علاقة بظاهرة العولمة والتي أصبحت تتميز بالسرعة في الانتقال وبارتباطها بالجريمة المنظمة إذ أنها تهدد الأمن الإنساني للمواطنين الذي يشمل الأمن الصحي والأمن الشخصي

---

[1] عمر يحى أحمد،" **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر الجزائر دراسة حالة**، "تاريخ التصفح 2018/06/01، متوفر على الرابط التالي:

http//www.maspolitiques.com/mas/index.php ?option=com.contentyview=article

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص56.57.

والأمن الاقتصادي ، فيما يخص أثرها على الأمن الصحي للمواطنين يمكن القول أن المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدرا لانتشار الأمراض الفتاكة و المعدية ،كمرض فقدان المناعة المكتسبة حيث نجد أن هذا المرض في تزايد مستمر خاصة في الولايات الحدودية وتحتل ولاية تمنراست أعلى نسبة من المصابين، حيث أصبح هذا الداء يشكل تهديدا فعليا على الدولة الجزائرية.[1]

يمكن القول بأن المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدراً لنشر الأوبئة والأمراض المعدية، فهم يعيشون بطريقة سرية داخل الجزائر ويتهربون من الرقابة والعلاج الصحي خوفاً من الطرد والترحيل وهذا ما يصعب عملية الكشف المبكر للأمراض المعدية وعلاجها أو الوقاية منها.[2]

كما تشكل الهجرة السرية تهديداً للأمن الشخصي وذلك عندما ترتبط بمختلف أشكال العنف المادي التي يرتكبها المهاجرون غير الشرعيين ضد المواطنين وكذلك نظراً للترابط الوثيق بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب إذ يتورط المهاجرون السريون في جرائم خطيرة مرتكبة ضد الأشخاص وهذا راجع إلى القيود التي ترفض عليهم إذ يحرمون من مناصب العمل ومن حقوقهم الإنسانية مما يقوض كرامتهم ويصعب ظروف معيشتهم فيتوجهون تحت تأثير الفقر والتهميش إلى ارتكاب جرائم مثل :السرقة و الاعتداء الجسدي على المواطنين وتوجد دراسات تثبت أن تهميش المهاجرين غير الشرعيين يشكل ثلث الأسباب التي تزيد من ارتكاب الجرائم وأن هناك علاقة بين الذين رفض لجوؤهم وبين ارتفاع معدلات الجريمة[3].

كما تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي للأفراد والمواطنين من خلال تهديد الأمن الوظيفي بسبب تواجد اليد العاملة الرخيصة من العمال المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأنها تتسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين كما تخل بآليات سوق العمل وهذا بسبب كثرة العمالة غير الشرعية المتسللة للدولة والتي تسرق وظائف المواطنين وتقيد حقهم في العمل وتشكل نوعاً من الضغط الزائد على المرافق العمومية والخدمات الأساسية مما يعود سلباً على الرفاه المعيشي للمواطن، فالعبئ الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب الأفارقة زاد في نسبة البطالة لتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي بالدليل أثر عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات مما أدى إلى توسع أنواع

---

[1] رشيد ساعد،**مرجع سبق ذكره**،ص91.

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص59.

[3] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص59.60.

الجرائم الاقتصادية، و بالتالي زيادة التهريب للث روات بلدانهم الأصلية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاد الوطني نذكر منها بصفة خاصة :[1]

- إضعاف العملة الوطنية.
- تدهور القدرة الشرائية للمواطنين.
- التعود على الربح السريع.

## ثانيا: أثر الهجرة غير الشرعية على امن المجتمع[2]

الهجرة غير الشرعية لها أثار على المجتمع من خلال تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر،وهي كذلك تهدد الأمن الثقافي من خلال خلقها لأقليات ثقافية دخيلة على المجتمعات وتطرح مشكلة التنوع الثقافي داخلها، و ظهور أقليات ذات نزعة دينية مسيحية في الجنوب الكبير خاصة بمدينة تمنراست.

كذلك من بين الآثار التي تهدد أمن المجتمع هي ظهور أحياء عشوائية يعيش فيها المهاجرون غير الشرعيون بصفة غير قانونية مما يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية و رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة.

بالإضافة إلى انتشار أعمال الشعوذة خاصة في أواسط النساء من طرف الأجانب السود الأفارقة وخاصة منهم النيجريين وبيعهم لخلائط من المساحيق، الأعشاب والعقاقير المستحضرة خصيصا للشعوذة الضارة بالصحة

إنَّ الأثر الاجتماعي للهجرة غير الشرعية باعتبارها تؤثر على النسيج الاجتماعي للمجتمع ومن ثم تأثيرها على تكوينه حيث ينتج عن ذلك تفشي ثقافة اللا شرعية والخروج عن القانون وبالتالي كثرة الجرائم والآفات الاجتماعية، هذا وقد أشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن أموال عصابات تهريب المهاجرين وعصابات الجريمة المنظمة وتجارتها من مخدرات وسلاح تتجه نحو أضعاف الشباب "عقله وبدنه وصحته" لما في ذلك من مساعدة على الانحطاط والانهيار الأخلاقي في المجتمع وما يترتب عليه من انخفاض للقدرة الإنتاجية والاقتصادية و ما يتبعه من تفكك اجتماعي،كما تتأثر الناحية الاجتماعية لما تمارسه تلك الجماعات من تحكم في المنظمات الاجتماعية الرسمية وغير الحكومية عن طريق التدخل بطرق غير شرعية رشوة، تقديم مساعدات، تسهيلات بغرض إرساء أفكارها وتجنيد ضعاف النفوس القائمين على أمر تلك المنظمات لتنفيذ أغراضها.

---

[1] رشيد ساعد،**مرجع سبق ذكره**،ص91.

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،62..

**ثالثا: أثر الهجرة غير الشرعية على امن الدولة**[1]

الهجرة غير الشرعية لها انعكاسات على الدولة سواء كانت الدولة مستقبلة أو بلد عبور ولكن يختلف التأثير بشكل متفاوت فهي تؤثر على الأمن الوطني داخل هذه الدول وذلك لارتباطها بجرائم أخرى مثل :تهريب المهاجرين، المخدرات، الإرهاب ونظراً لطابعها الدولي نتيجة للعولمة وسرعة وسائل النقل فإنها أصبحت تهدد الأمن في العديد من الدول، ومن بينها الجزائر وذلك نتيجة لانعدام الأمن النسبي لها جعلها مناخاً جيداً تنشط فيه شبكات الجريمة وتهريب المهاجرين والمخدرات بالإضافة إلى شساعة الحدود البرية والبحرية وعدم قدرة الدولة على ضبط حدودها بسبب عدم حيازتها للإمكانيات المادية والتكنولوجية المتطورة التي تمكنها من الحد هذه الظاهرة.

إن للهجرة غير الشرعية مجموعة من الآثار الاجتماعية التي تظهر على مستوى الدولة وذلك نتيجة للأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين ونتيجة للتنوع الإثني المختلف عن ذلك الموجود في الدولة فأفواج المهاجرين غير الشرعيين هم من عرقيات وديانات مختلفة قد تسبب مشكلات الهوية الثقافية وتراجع في القيم والمبادئ الأصلية للدولة، كما يمكن اعتبارها أيضاً تهديداً للأمن الوطني من خلال إمكانية زرع عناصر وعملاء وسط المهاجرين منتسبة إلى خلايا إرهابيا تعمل على زعزعة الاستقرار الأمني بإحداث مشكلات أمنية.

كما أن العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء العدد المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الجزائر للوصول إلى الدول الأوروبية يشكل تحدياً اقتصادياً تسعى الدولة جاهدة إلى مجابهته، فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدي عاملة رخيصة، إلاّ أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللاً في سوق العمل فهذه العمالة الوافدة تشكل منافساً للأيدي العاملة المحلية،كما أن المهاجرين غير الشرعيين يؤثرون على الأمن من خلال الإخلال بالنواحي الأمنية عن طريق ارتكاب جرائم متعددة مع العلم بأن هؤلاء المهاجرين غير مسجلين ولا يحملون بطاقات إثبات الشخصية مما يصعب اكتشاف الأجهزة الأمنية لهم.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن للهجرة غير الشرعية تداعيات على أمن واستقرار الجزائر يمكن تلخيصها فيما يلي:

– الهجرة غير الشرعية تعمل على زعزعة الاستقرار الوطني خاصة أنها ينتج عنها الفساد المالي والأخلاقي والصحي بالإضافة إلى الأمراض الخطيرة كالإيدز حيث تشير الإحصائيات إلى انتشار المرض في الصحراء الجزائرية أين يقيم المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين.

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص64.

– وتشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطراً على الأمن الوطني الجزائري على مختلف مستوياته من خلال ارتباطها بشبكات التهريب والجرائم المنظمة كالتزوير وتهريب المخدرات، و يتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسب البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية.

– كما تؤثر على استقرار الأمني للجزائر بحيث في كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين بالجماعات الإرهابية التي تعتمد على نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية وكثيراً ما يقوم المهاجرون غير الشرعيون بأعمال إجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب وتبييض الأموال وتهريب المخدرات.

– إنَّ الجزائر باعتبارها منطقة عبور فإن هذا يؤثر على علاقتها الخارجية خاصة مع الدول المستقبلة لهذه العناصر المهاجرة بصفة غير شرعية والمتمثلة أساساً في دول شمال المتوسط الواقعة جنوب القارة الأوروبية وتحديداً الدول الأوروبية.

– نستنتج أنَّ انعكاسات الهجرة غير الشرعية وأثرها على مستويات الأمن كثيرة ولا يمكن إحصاؤها ولهذا وجب العمل على مكافحة هذه الظاهرة من أجل التقليل من أثارها ومخاطرها.

## المطلب الثاني: الآليات الأمنية والسياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الاستراتيجيات للحد من الهجرة غير الشرعية تتمحور حول ثلاث عناصر رئيسية أمنية إستراتيجية قانونية إستراتيجية اقتصادية.

### أولا:إستراتيجية أمنية

إن الأضرار التي تسببها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالاً ذو أهمية بالغة وخاصة لمصالح الأمن، كذلك شساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية فرضت على الجزائر تعزيز المراقبة على حدودها حيث أو كلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود من بين هذه الوحدات الأمنية نذكر ما يلي:

#### 1. مجموعة حراس الحدود

هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو المهاجرين غير الشرعيين، وتمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية[1].

#### 2. حراس السواحل[2]:

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساساً بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية، حيث أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

#### 3. مصالح شرطة الحدود

لمصالح شرطة الحدود دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية البحرية والجوية والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة أساساً بالمهام التالية:

1-مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

---

[1] فتيحة كركوش،**مرجع سبق ذكره**،ص55.

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره**،ص68.69.

2-مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.

3-مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.

4-ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين، ونظراً لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

1-مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

2-مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني

3-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.

4-مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

5-وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعيةBRIC والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر:

1. التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون لأفراد الشبكات الموزعة والناقلة للمهاجرين غير الشرعيين

2-البحث والتعرف والتوقيف لأفراد مزوري وثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.

3-البحث والتعرف والتوقيف للأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية.

4-تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني .

5-تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة غير الشرعية.

6-المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر إماَّ بالطرد أو الترحيل.[1]

[1] الأخضر عمر الدهيمي،**مرجع سبق ذكره**،ص19.

إن هذه الوحدات الأمنية تساهم في تطبيق الإستراتيجية الأمنية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما تسعى الدولة الجزائرية إلى التنسيق بين الأجهزة الأمنية،حرس الحدود، الجمارك، الشرطة،باعتبار أن التعاون بين هذه الهيئات يسهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة التسلل وتهريب المهاجرين السريين،كما تكثف الدولة من جهودها لتطوير الوسائل التكنولوجية المستخدمة في إصدار جوازات ووثائق السفر على نحو يجعلها مستوفية لأقصى ما يمكن من عناصر الحماية ضد التزوير.و كذلك تزويد المراكز الحدودية بالتقنيات الحديثة وأجهزة الاتصال المتطورة بما يساعد في تدعيم التنسيق بين المراكز المنتشرة على طول حدود الدولة بما يكفل عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية. إقامة مراكز انتظار للمهاجرين غير الشرعيين تحت رقابة الأجهزة الأمنية وفي هذا الصدد فقد قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص 56 مركز لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين يمكثون بها إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.[1]

إن الإستراتيجية الأمنية للجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية تساعد على الحد من هذه الظاهرة لكن بالرغم من كل المجهودات الأمنية إلاَّ أنها لازالت مستمرة، وهذا ما استوجب تبني العديد من الخطط والآليات للتصدي لها.

**ثانيا: إستراتيجية قانونية**

إن المشرع الجزائري جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أياً كانت الطريقة المستعملة في ذلك بر أو بحر أو جو وأياً كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة تزوير الوثائق الرسمية أو عدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة، في هذا الإطار لقد وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس من شهرين إلى ستة أشهر والثانية مالية وهي الغرامة من عشرين ألف إلى ستون ألف دج والملاحظ أن مرد هذا التجريم هو القضاء على هذه الآفة بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة غير الشرعية عن طريق العقوبات، وفيما يخص العقوبات المالية فيمكن أن يحكم بها إضافة إلى النطق بالعقوبة البدنية أو أن يتم النطق بها منفردة ويلاحظ أنها جاءت متلائمة مع المبالغ التي تكلف المهاجر السري سواء لتزوير الوثائق أو لحجز مكان في القارب المعد لاجتياز الحدود.[2]

---

[1] عثمان لحياني، **"الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية**، تاريخ التصفح:2018/06/01 "متوفر على الرابط:
mlhttp//www.Alarabiya.net /ar /north africa/Algeria/2015/04/ 02ht

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره**،ص72.

كما نص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها الحبس لمدة تتراوح مابين 03 سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر ب 300000 دج إلى 500000 دج وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهنية وذلك بعقوبة 05 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500000 دج إلى 1000000دج، حسب المادة 303 مكرر31 .

أماَّ المادة 303 مكرر 32 فجاءت بظروف أخرى مشددة لكنها لا تتعلق بالمهاجر و إنما تتعلق بالمهرب وجاءت بأربعة حالات ترتفع فيها العقوبة إلى السجن من عشرة إلى عشرون سنة وغرامة من مليون إلى مليونين دينار وهذه الحالات هي[1]:

- إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة ، كأن يكون الفاعل يشتغل في سلك حرس الحدود أو الجمارك أو ربان طائرة أو باخرة وغير ذلك من الوظائف
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص من دون أن يكون بينهم اتفاق مسبق حول ارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله

في الأخير نصل إلى الأحكام التي جاء بها القانون09 /01 والمتعلقة بجريمة الهجرة غير الشرعية وبتهريب المهاجرين، تعبر فعلاً عن النية الصادقة للجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية في وقت بلغت فيه سيول المهاجرين أوجها و الأصوات أصبحت تنادي من هنا وهناك بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ آلاف الشباب الذين يموتون غرقاً في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى للمتوسط، لكن ربما يجب أن نفهم من خلال الأحكام التي تضمنها هذا القانون أن هناك تغير في قناعات الجزائر التي لطالما أعطت أبعاداً اقتصادية واجتماعية وإنسانية للهجرة، وعليه يمكن أن نعتبر هذا القانون بمثابة إستراتيجية قانونية معقولة ومدروسة لمكافحة الهجرة السرية كنتيجة لتزايد إقبال الجزائريين على الهجرة بطرق سرية، كما إن نجاح هذه الإستراتيجية وفعاليتها تمكن في مدى التطبيق السليم لقانون العقوبات والذي غايته الأساسية هو منع الجريمة الهجرة غير الشرعية والحد من تدفقات المهاجرين سواءً الجزائريين أو المهاجرون الأفارقة الذين يسعون إلى الوصول إلى أوروبا، فقد صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق

[1] عبد المالك صايش،**مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية،العدد01،2011،ص19.

نور الدين يزيد زرهوني ":كان من الحتمي لنا تكييف ترسانتنا القانونية مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن والتي شهدت تطوراً منذ أعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى بلدنا خاصة مع تفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية وظاهرة الإرهاب، ضمن الأجدى ومن الضروري لنا تجريم الهجرة غير الشرعية.[1]

من خلال هذا التصريح يتضح لنا أن الجزائر اعتمدت على الإجراءات التشريعية كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية لكونها تشكل خطراً على الأمن في الجزائر.

**ثالثا: إستراتيجية اقتصادية**[2]

تبنت الجزائر إستراتيجية اقتصادية في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية باعتبارها أن العامل الاقتصادي يشكل أبرز أسباب الهجرة نحو الخارج وخصوصاً البطالة وعدم الحصول على العمل وبالتالي اختيار الهجرة غير الشرعية كحل للهروب من الوضع الاقتصادي المزري وإيجاد فرص عمل في الخارج لتحقيق متطلبات الحياة.

سعت الجزائر لمكافحة البطالة من خلال توفير مناصب تشغل على أساس العقود للشباب وكذا أجهزة تشغيل تقوم بتنمية ودعم التشغيل الذاتي.

فيما يخص أجهزة التشغيل القائمة على أساس العقود فإنها تعمل على توفير مناصب الشغل للشباب العاطل عن العمل والشباب طالبي العمل لأول مرة.

كما يوجد أيضاً الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني وتعتبر أداة أساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة وتشجيع الشباب من أجل الاستثمار وذلك عن طريق الخدمات والمزايا الضريبية و التي تقدمها والتي تنعكس إيجابياً على إحداث مناصب شغل.

إن توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل يساهم في محاربة البطالة التي تعد سبباً رئيسياً للهجرة غير الشرعية، ومن جانب أخر نجد أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات كبيرة من أجل تحقيق التنمية التي تساعد على تحسين الظروف المعيشية وبالتالي التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالجزائر قامت بإصلاحات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث شكلت برامج التنمية المختلفة والتي كلفت 207 مليار دولار عوامل مهمة لإحداث النمو الاقتصادي، فعلى مدى الفترة الممتدة بين 1999 و 2007 تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل

---

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره**،ص74.

[2] – محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ،" **دراسة حول الآليات الإفريقية للتقسيم من قبل النظراء** :"،تاريخ التصفح: 2018/06/01.متوفر على الرابط:

http :// bohothe , blogspot. com/2010/04/blog-post 8316 html

سنوي متوسط قدره 04 % إن اهتمام الدولة بالقطاع الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وتفعيل البرامج التنموية الشاملة ساهم في محاربة الهجرة السرية.

في إطار التنمية الاجتماعية وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية لمكافحة الأمية والحد من الفوارق الجهوية ومحاربة الفقر والتهميش وتطوير القطاع الصحي وتقوية الرعاية الصحية، كما عملت الدولة على الارتقاء بظروف الفقراء المعيشية عن طريق تطوير البنية التحتية في البيئة التي يعيشون فيها.

إن تبني الجزائر لإستراتيجية اقتصادية قائمة أساساً على التنمية يعتبر توجهاً اتبعته للتصدي للهجرة غير الشرعية وهذا ما أكده الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل بأن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطي للتنمية التي تعد مركز الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.[1]

**رابعا: إستراتيجية التعاون**

وهنا عملت الجزائر على إستراتيجية تتماشى وطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كونها عابرة للحدود وهذا بالتعاون مع عدة أطراف وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهم هذه المبادرات المبادرة الأوروبية 5+5 والتي جاءت لاحتواء ومحاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط وتشمل فرنسا ايطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا وكذا خمسة دول من الضفة الجنوبية وهي الجزائر،المغرب، تونس وليبيا وموريتانيا،إذ كان الهدف منها حسب قمة 2003 إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشكلة من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة، إذ ركزت هذه القمة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية، ومحاولة الاتفاق على عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي تنتسب إليها تلك الظاهرة، وبالتالي فالعمل مع هذه الدول هو ضرورة محتمة وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، كما يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح بين 3 اشهر إلى 20 عاما وبغرامات مالية، ومن أجل إيجاد حلول عقدت عدة اجتماعات من بينها اجتماع طرابلس2010 وقمة مالطا 2010.[2]

كما دعت الدول المغاربية خلال هذا الاجتماع إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل التي تكون من خلال تعاون حقيقي ومنسق لمعالجة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة في نطاق احترام مبادئ الكرامة الإنسانية

---

[1] – مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية**، ط1،، عمان :دار حامد للنشر و التوزيع، 2008 ، ص.294

[2] خديجة بتقة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص علاقات د دولية وإستراتيجية، جامعة معمد خيضر بسكرة،2014/2013،ص114.115.

وأجمعوا كذلك على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في البلدان الأوروبية والعمل على حماية حقوقهم وفقاً للتشريعات الوطنية المعمول بها في تلك البلدان.[1]

كما تم في إطار مجموعة 5+5 وتحت ضغط أوروبي اتخاذ إجراءات صارمة لقمع المهاجرين غير الشرعيين في محاولتهم عبور المتوسط باتجاه الدول الأوروبية إضافة إلى اقتراح إقامة مراكز حجز للمهاجرين غير الشرعيين في دول الضفة الجنوبية للمتوسط ويندرج هذا الاقتراح ضمن سياسة الاتحاد في تصدير حدوده للخارج أي بمعنى إبقاء التهديد الهجرة في الدول المصدرة لحماية الأمن الأوروبي عن بعد، وهذا ما طرح إشكالية الأمن الإقليمي في غرب المتوسط وحماية الطرف الأوروبي على حساب الطرف الآخر دول المغرب العربي، يمكننا القول من جهة أخرى بأن حوار مجموعة 5+5 جاء كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية وذلك من خلال[2]:

- العمل المشترك بين الدول المكونة للمجموعة لمراقبة الحدود البحرية وتنظيم دوريات مشتركة للمراقبة.

-تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الإطار وإحداث مركز المعلومات بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.

- إحداث مجموعة تريفي التي تضم وزراء العدل والداخلية وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال، والناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين الذي أصبحوا مدعوين إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول.

-السعي إلى تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين انطلاقاً من بعض الشروط في ظل ما يسمى بنظام الحصص وذلك لإدماجهم في النسيج الاجتماعي والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمون فيه بشكل غير قانوني.

والملاحظ أن هذه الخطوات تبقى محدودة ويصعب أن تكون فعالة للحد من الهجرة السرية إلاَّ من خلال تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة والتي تنصب على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة رغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية.

---

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **مرجع سبق ذكره**،ص83.

[2] رتيبة برد،**مرجع سبق ذكره**،ص197.

## خلاصة الفصل الثاني

كخلاصة لهذا الفصل الذي حاولنا من خلاله تفصيل كل ما يتعلق بتأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن في الجزائر، حيث جاء في المبحث الأول تفسير للإطار العام لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر وذلك بتوضيح أسبابها وأنماطها ومنافذ العبور التي يلجأ إليها المهاجرون السريون وكذا الجانب المتعلق بتهريب المهاجرين في الجزائر. كما أوضحنا في المبحث الثاني مدى أهمية الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال التطرق إلى الهجرة نحو أوروبا وإلى هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر كبلد عبور إلى أوروبا وإلى انعكاسات الهجرة على مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية.

وتطرقنا إلى تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري بحيث أنها تؤثر على مستويات الأمن من مختلف النواحي، الناحية الاقتصادية و الصحية وحتى الأمنية وهذا راجع لكونها ظاهرة خطيرة تشكل تحدياً أمنياً وجب مكافحتها للحد من أثارها السلبية على الأمن في الجزائر.

# خاتمة

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتحكم فيها مجموعة من الأسباب و الدوافع أمنية سياسة اقتصادية غير أننا نميل إلى الرأي القائل بأن الدوافع الرئيسية للظاهرة هي ذات طابع اقتصادي لكونه يمثل أهم عامل للهجرة نحو الخارج بدافع إيجاد العمل وتحسين الظروف المعيشية.

ومن خلال دراستي لموضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وأثرها على الأمن الوطني، خلصت الدراسة إلى إثبات صحة بعض الفرضيات التي تم صياغتها بهدف تحليل المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع، حيث أن الهجرة غير الشرعية تؤثر على العلاقات الجزائرية الأوروبية و ذلك لأن الجزائر تمثل منطقة عبور رئيسية يمر عبرها المهاجرون غير الشرعيون و بالخصوص المهاجرون الأفارقة للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط وهذا ما ساهم في التأثير على العلاقات حيث أن الدول الأوروبية أصبحت تحمل الجزائر مسؤولية عبور هؤلاء المهاجرين وتطالبها بتشديد الرقابة على حدودها للحد من تدفقات الهجرة نحو أوروبا.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية " كلما زادت وتيرة الهجرة غير الشرعية زاد التهديد الأمني و عدم الاستقرار في الجزائر" ،حيث أن الهجرة السرية تؤثر على الأمن في الجزائر على مختلف المستويات فهي تؤثر على أمن الأفراد من خلال الأخطار الصحية التي تهدد الأمن الصحي كما تساهم في رفع مستويات البطالة الأمر الذي يؤثر على الأمن الاقتصادي للمواطنين، وتؤثر أيضاً على أمن المجتمع نظرا للأعداد الكبيرة للمهاجرين السريين الذين يعتبرون الجزائر منطقة استقرار مما يشكل تهديداً على هوية المجتمع الجزائري خصوصاً في المناطق الصحراوية للبلاد، كما أنها تزيد من نسب انتشار الجريمة و المخدرات مما يؤدي إلى ظهور الآفات الاجتماعية في المجتمع ،كما أنها تؤثر أيضا على أمن الدولة ككل من خلال ارتباطها بشبكات تهريب المهاجرين والجرائم المنظمة كتهريب المخدرات وتزوير العملة الوطنية إلى جانب أن الاقتصاد الوطني يتأثر من الظاهرة بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية لليد العاملة الوطنية كما أنها تكبد الدولة أعباء مادية كبيرة لمراقبة الحدود وتسفير المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية مما يؤثر على الجانب الاقتصادي.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية "كلما كان هناك تنسيق وتعاون بين الجزائر ونظرائها من الدول كلما ساهم ذلك في إيجاد حلول للهجرة غير الشرعية"، حيث أن الجزائر اعتمدت على التعاون كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية من خلال التعاون مع الدول الأوروبية لكونها طرفاً رئيسياً في القضية وذلك عبر مجموعة من الأطر ابتداء بمسار برشلونة ومشروع الشراكة الأوروبية الجزائرية التي أسست لسياسات تعاونية اقتصادية ومالية واجتماعية تضمنت التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية، كما أن التعاون في إطار مجموعة 5+5 ساهم في تكثيف التنسيق بين الدول المكونة له لمحاربة هذه الظاهرة.

كما اعتمدت أيضاً على التعاون الدولي والعربي بين الدول العربية وكذلك على التعاون ضمن المستوى الإفريقي، وكل ذلك من أجل إيجاد خطط وسياسات مشتركة تساهم في معالجة هذا الموضوع.

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية تشكل تهديداً أمنياً للجزائر وللتصدي لهذا التهديد وجب عليها أن تتعامل مع ظاهرة الهجرة بالاستناد إلى مقاربة شاملة تتركز أساساً على معالجة مسبباتها الحقيقية والتركيز على الجانب الاقتصادي المتعلق بالتنمية،كما يجب تفعيل دور اتحاد المغرب العربي في المساعدة على التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه كوسيلة تعاون مغاربية رئيسية للوصول إلى سياسات وحلول مشتركة تساهم في معالجة هذه الظاهرة، كما يجب أيضاً تكثيف العمل المشترك من خلال التعاون بين الجزائر والدول الأوروبية على أساس شراكة حقيقية مبنية على أطر تعاونية تهدف إلى تبادل المعلومات لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين وتنسيق الجهود للحد من أخطارها.

بالإضافة إلى ضرورة اعتماد آليات وطنية للاستفادة من الكفاءات العلمية الجزائرية وتفعيل دور الوسائل الإعلامية في نشر الوعي بالنسبة للانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة ،وعليه فإن سياسة وطنية شاملة تضم جميع الجوانب الاقتصادية والأمنية وتعاونا مشتركاً بين الدول هي فقط القادرة على إيجاد حلول طويلة المدى لمواجهة التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية

# قائـــمة المراجع

## المصادر باللغة العربية

1. القرآن الكريم ، سورة قريش، الآية 3و4.

## المراجع باللغة العربية

### الكتب


2. إسماعيل محمد صادق، **المياه العربية وحروب المستقبل** ،(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2012 )
3. المصلح سعدون علوان ، **الأمن القومي العربي : الواقع و المستقبل** ( الأردن :دار آمنة للنشر 2014،
4. الإقداحي هشام محمود ، **تحديات الأمن القومي مدخل تاريخي سياسي**، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،2009 .
5. الأصفر أحمد عبد العزيز ، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة**، جامعة نايف الأمنية،2010
6. الشاوش خليفة عبد السلام ، **الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**، الأردن:دار جرير للنشر والتوزيع ، 2008.
7. المخادمي عبد القادر رزيق ، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 .
8. الرياشي سليمان ،صالح فيلالي و آخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999.
9. بوزنادة معمر ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** ،( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992).
10. بن شهرة مدني، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية**، ط1،، عمان :دار حامد للنشر و التوزيع، 2008 .
11. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2011.
12. حافظ سحر مصطفى ،**الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية** ، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،ط1، 2009.

13. مصباح عامر ، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**،القاهرة :دار الكتب الحديث،،2011.

- نور عثمان حسن محمد ، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د .ط، الرياض،2008.

**الدوريات العلمية**

14. بحري طروب ، **الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد** ، مجلة المفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، العدد07. نوفمبر 2011.

15. حروري سهام ، "**الهجرة وسياسة الجار الاوروبي**" ، مجلة الفكر مجلة علمية محكمة متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضر .بسكرة، العدد الخامس، مارس 2009،

16. رمضان محمد ، "**الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعاده وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي**"،**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد2009 .

17. صايش عبد المالك ،**مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية،العدد2011،01.

18. غربي محمد ،" **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** :الجزائر نموذجا، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد2012 ، 08،

19. كركوش فتيحة ، "**الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية إجتماعية** "**مجلة دراسات نفسية**، جامعة سعد دحلب، البليدة، عدد 04 ، جوان2010.

20. قوجيلي احمد سيد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، دراسات إستراتيجية، العدد169 أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2012 .

21. مبروك مهدي ،**الهجرة السرية بالمغرب العربي :الشباب ،الشبكات،وثقافة الهروب** ،مجلة المغرب الموحد،عدد2010،04.

**المداخلات والمؤتمرات العلمية**

22. الريس أحمد المحمد هشام ،**الإعلام والهجرة غير الشرعية**،المؤتمر العلمي الرابع،كلية الحقوق، جامعة طنطا.

23. الدهيمي عمر الأخضر،، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**،مداخلة في ندوة علمية حول ": التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، "المملكة العربية السعودية :جامعة نايف للعلوم الأمنية، يوم 08 فبراير2010 .

24. بحري دلال ، **المقاربات النظرية للأمن المائي** ، ( ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الأمن المائي :تشريعات الحماية وسياسات الإدارة ،جامعة قالمة ، يومي 14و15 ديسمبر2014 ).

25. قط سمير،، **الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل الصحراء نحو وعبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية**،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول :المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر :جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 24 و25 نوفمبر 2013 .

**رسائل دكتوراه**

26. بلميمون عبد النور ،**تحديات الهجرةجنوب شمال–اثر التحولات المالية للمهاجرين على الاقتصاد** ،رسالة دكتوراه في الاقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2015/2014.

27. طويل نسيمة ،**الاستراتيجة الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا دراسة حالة ما بعد الحرب الباردة** ( رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة .2010).

**رسائل ماجستير**

28. باشا عائشة ، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**،رسالة ماجستير، في علوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خضر،بسكرة، 2014/2013

29. بسايح نور الهدى ، بوزيان سلطانة ،**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية،قسم العلوم السياسية،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،2016/2015

30. بتقة خديجة ، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص علاقاتد دولية واستراتيجية، جامعة معمد خيضر بسكرة،2014/2013

31. بركان فايزة ،**آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 2012/2011 .

32. بوزيد أوسامة ،**الحوار الأطلسي المتوسطي دراسة حالة الهجرة غير الشرعية في المتوسط**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2016.

33. برد رتيبة ، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسة ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2009 )

34. تباني وهيبة ، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي** ( رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو .2014).

35. حمزاوي جويدة ، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**،مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2011 .

36. ختو فايزة ،**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورو مغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

37. خلف الله عمر ، **التهديدات البيئية وفعالية استجابات السياسة في إفريقيا** ،( الجزائر : رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3، 2012)

38. دحة سليم ،**السياسات الأورومغاربية لتنظيم الهجرة الدائرية**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011

39. سوبعدي نجيب، **إدارة سياسة الهجرة وعلاقاتها بصناعة القرار المحلي**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،تخصص إدارة المحلية والإقليمية ،جامعة ورقلة ،2012،

40. صايش عبد المالك ، **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**،رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة،2007/2006.

41. طيبي رابح ،**الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة** ، رسالة ماجستير في علوم الاتصال ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2009/2008.

42. لدمية فريجة، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير شرعية نموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص سياسة مقارنة، قسم العلوم الساسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010/2009

43. لعور راضية ،**أثر البعد الأمني على العلاقات الأورومغاربية من خلال سياسة الجوار الأوروبي**، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011)،

44. قدة حمزة ،**معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**،رسالة ماجستير في الاتصال والتنمية المستدامة للمؤسسات،جامعة باجي مختار،عنابة،2011/2010

45. قريب بلال ، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات** – (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة .2011.

46. مسالي نسيمة، **التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها** ، ( رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2010 ).

47. منصوري رؤوف ،**الهجرة السرية من منظور إنساني**،رسالة ماجستير في القانون العام ، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف2013،2/2014.

**رسائل ماستر**

48. بن مغنية سعادة مختارية،**التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر**،( رسالة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية،قسم العلوم السياسية ، جامعة سعيدة،2015/2014.

49. بوزقو عبلة،خذري سمية، **الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية**،رسالة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2016/2015.

50. ذياب شوقي ،**البعد الامني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط دراسة حالة المغرب نموذجا** ،رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة العربي التبسي ،تبسة،2016/2015.

## مواقع الانترنت

51. عمر يحى أحمد،" **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر الجزائر دراسة حالة،** "تاريخ التصفح 2018/06/01، متوفر على الرابط التالي:

52. http//www.maspolitiques.com/mas/index.php ?option=com.contentyview=arti

53. عثمان لحياني، **"الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية،** تاريخ التصفح:2018/06/01 " متوفر على الرابط:

mlhttp//www.Alarabiya.net /ar /north africa/Algeria/2015/04/ 02ht

54. محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ،" **دراسة حول الآليات الإفريقية للتقسيم من قبل النظراء** :"،تاريخ التصفح: 2018/06/01.متوفر على الرابط:

http :// bohothe , blogspot. com/2010/04/blog-post 8316 html

## فهرس المحتويات


| رقم العنصر | عنوان العنصر | صفحة |
|---|---|---|
| | إهداء | |
| | شكر وتقدير | |
| | فهرس المحتويات | |
| | مقدمة عامة | 1 |
| أولا | أهمية الدراسة | 2 |
| ثانيا | أهداف الدراسة | 2 |
| ثالثا | مبررات اختيار الموضوع | 2 |
| رابعا | مشكلة البحث | 3 |
| خامسا | فرضيات الدراسة | 3 |
| سادسا | الدراسات السابقة | 3 |
| سابعا | الإطار المنهجي | 4-5 |
| ثامنا | هندسة الدراسة | 5 |
| **الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري لمفهومي الأمن والهجرة غير الشرعية** | | |
| | تمهيد | |
| **المبحث الأول** | **مفهوم الأمن** | 7 |
| المطلب الأول | تعريف الأمن | 7 |
| أولا | الأمن لغة | 7 |
| ثانيا | الأمن اصطلاحا | 8 |
| ثالثا | الأمن في نظريات العلاقات الدولية | 9 |
| المطلب الثاني | أبعاد الأمن | 12 |
| المطلب الثالث | مستويات الأمن | 15 |
| **المبحث الثاني** | **مفهوم الهجرة غير الشرعية** | 17 |
| المطلب الأول | تعريف الهجرة غير الشرعية | 17 |
| أولا | الهجرة لغة | 18 |

| | | |
|---|---|---|
| ثانيا | الهجرة اصطلاحا | 18 |
| ثالثا | تعريف الهجرة غير الشرعية | 19 |
| رابعا | علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم الأخرى | 21 |
| خامسا | أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية | 25 |
| المطلب الثاني | محددات الهجرة غير الشرعية | 27 |
| أولا | خصائص الهجرة غير الشرعية | 27 |
| ثانيا | أنواع الهجرة غير الشرعية | 28 |
| ثالثا | أشكال الهجرة غير الشرعية | 29 |
| **المبحث الثالث** | **النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية** | 31 |
| أولا | مدرسة كوبنهاغن | 31 |
| ثانيا | مدرسة باريس | 34 |
| ثالثا | مدرسة التبعية | 35 |
| خلاصة الفصل | | 40 |
| **الفصل الثاني : : الهجرة غير الشرعية أثرها على الأمن في الجزائر** | | |
| | **تمهيد** | |
| **المبحث الأول** | **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر** | 42 |
| المطلب الأول | أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية | 40 |
| أولا | أسباب تاريخية و جغرافية | 42 |
| ثانيا | أسباب اقتصادية | 43 |
| ثالثا | أسباب سياسية امنية | 44 |
| المطلب الثاني | **أشكال الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور** | 45 |
| اولا | أنماط الهجرة غير الشرعية | 45 |
| ثانيا | منافذ وطرق العبور | 46 |
| المطلب الثالث | تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر | 48 |
| **المبحث الثاني** | **الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الأوروبية** | 50 |
| المطلب الأول | الهجرة غير الشرعية في أوروبا | 50 |
| أولا | مرحلة تشجيع الهجرة غير الشرعية | 50 |
| ثانيا | مرحلة وقف الهجرة | 51 |

| | | |
|---|---|---|
| ثالثا | مرحلة الهجرة غير الشرعية | 51 |
| المطلب الثاني | الهجرة الإفريقية نحو أوروبا الجزائر كبلد عبور | 52 |
| المطلب الثالث | تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية | 56 |
| **المبحث الثالث** | **انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري وسبل مكافحتها** | 58 |
| المطلب الأول | أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني | 58 |
| أولا | أثرها على أمن الأفراد | 59 |
| ثانيا | أثر الهجرة غير الشرعية على امن المجتمع | 60 |
| ثالثا | أثر الهجرة غير الشرعية على امن الدولة | 61 |
| المطلب الثاني | الآليات الأمنية والسياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية | 63 |
| أولا | إستراتيجية أمنية | 63 |
| ثانيا | إستراتيجية قانونية | 65 |
| ثالثا | إستراتيجية اقتصادية | 67 |
| رابعا | إستراتيجية التعاون | 68 |
| خلاصة الفصل | | 70 |
| خاتمة | | 71 |
| قائمة المراجع | | 73 |

إن الهجرة غير الشرعية تعتبر واحدة من بين التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة كتهديد أمني جديد يمس القيم المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة، وتعد الجزائر إحدى الدول المعنية بهذه الظاهرة، إذ يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية تشكل تحديات أمنية للدولة الجزائرية خصوصاً وأنها تمثل نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، هذا بالإضافة إلى ازدياد أعداد الجزائريين الذين يهاجرون بصفة غير شرعية نحو الخارج مما شكل مجموعة من الانعكاسات السلبية التي ساهمت في التأثير على الأمن في الجزائر

وقد جاءت هذه الدراسة للبحث حول التهديد الأمني للهجرة غير الشرعية وما تشكله من تحدي للدولة الجزائرية باعتبارها ظاهرة عالمية تؤثر على أمن واستقرار الدول. خاصة وأن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي وباعتبارها نقطة تقاطع محورية بين أوروبا وإفريقيا جعل ذلك منها محط لتوافد أعداد معتبرة من المهاجرين بشكل غير شرعي خاصة من دول الجوار الإفريقي وهذا ماساهم في التأثير على علاقاتها مع الدول الأوروبية.

كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تعامل الجزائر مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومختلف الاستراتيجيات التي تعتمدها في مواجهة واحتواء الأخطار الأمنية ومكافحة التأثيرات السلبية للهجرة غير الشرعية على مختلف مستويات الأمن.

وقد اعتمدنا في تحليل مواضع البحث على ثلاثة مناهج: منهج التاريخي و منهج دراسة حالة والمنهج الإحصائي لكونهم الأنسب للبحوث العلمية التي تصب في هذا.

و أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن الهجرة غير الشرعية تشكل تهديداً أمنياً للجزائر وللتصدي لهذا التهديد وجب عليها أن تتعامل مع ظاهرة الهجرة بالاستناد إلى مقاربة شاملة تتركز أساساً على معالجة مسبباتها الحقيقية والتركيز على الجانب الاقتصادي المتعلق بالتنمية،كما يجب تفعيل دور اتحاد المغرب العربي في المساعدة على التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه كوسيلة تعاون مغاربية رئيسية للوصول إلى سياسات وحلول مشتركة تساهم في معالجة هذه الظاهرة، كما يجب أيضاً تكثيف العمل المشترك من خلال التعاون بين الجزائر والدول الأوروبية على أساس شراكة حقيقية مبنية على أطر تعاونية تهدف إلى تبادل المعلومات لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين وتنسيق الجهود للحد من أخطارها.

**الكلمات المفتاحية : الأمن – الهجرة – الهجرة غير الشرعية – الأمن الوطني**